آثار الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
(٧)



مطبوعات المجمع

مجموع رسائل التفسير

تأليف
الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني
١٣١٢هـ - ١٣٨٦هـ

تحقيق
محمد أجمل الإصلاحي

وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة
بكر بن عبد الله أبو زيد
(رحمه الله تعالى)

تمويل
مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

راجع هذا الجزء

عبد الرزّاق بن موسى أبو البصل

علي بن محمّد العمران



مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية
SULAIMAN BIN ABDUL AZIZ AL RAJHI CHARITABLE FOUNDATION

الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ



دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

مكة المكرمة ـ هاتف ٥٤٧٣١٦٦ - ٥٣٥٣٥٩٠ فاكس ٥٤٥٧٦٠٦

الصف والإخراج دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فهذه مجموعة رسائل في التفسير للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله، ولم ينشر شيء منها من قبل غير بحثه عن تكملة تفسير الفخر الرازي، فإنه قد طبع في حياته في مجلة الحج سنة ١٣٧٦، ثم طبع ضمن مجموعة من رسائل الشيخ سنة ١٤١٧.

أُلِّفت هذه الرسائل في أزمنة متباعدة، فمنها ما كتبه يوم كان قاضيًا في حكم الأدارسة في عسير، ومنها ما ألفه ـ فيما يبدو ـ في الهند، ومنها ما حرره بعد عودته من الهند أيام اشتغاله في مكتبة الحرم المكي الشريف.

وقد ألف بعضها ابتداء لأهمية موضوعها، وبعضها نتاج مذاكرات جرت بينه وبين السيِّد محمد بن علي الإدريسي أو بعض معاصريه، وكتب بعضها بناء على اقتراح بعض أصدقائه.

وهي رسائل متنوعة في موضوعاتها، فرسالة في تفسير البسملة، وأخرى في تفسير سورة الفاتحة، ورسالة في بيان تناسب الآيات وارتباطها في سورة البقرة، وثلاث رسائل في تفسير آيات مشكلة، وثلاث أخرى في الإعراب، ورسالة في تفسير لغوي. وقد ضممنا إليها بحثه المشهور عن تكملة التفسير الكبير لفخر الدين الرازي.

ليست كل الرسائل كاملة، فإن بعضها مخروم الأول والآخر، وقد تكون نسختها التي وصلت إلينا هي الناقصة، ولكن بعض الرسائل يظهر أن المؤلف نفسه لم يتمكن من إتمامها؛ بيد أنها جميعًا ـ سواء أكاملة كانت أم ناقصة ـ رسائل نفيسة تشتمل على فوائد جليلة ونظرات دقيقة، وتحريرات وتنقيحات كثيرة.

لم يسمّ الشيخ شيئًا من هذه الرسائل، وإنما سُمِّي كثير منها عند فهرستها في مكتبة الحرم المكي الشريف استنباطًا من مضمونها. وقد بقي بعضها ضمن مجموعات دون عنوان، فاخترنا لها عنوانًا مناسبًا. نعم، عنوان البحث الذي عن تفسير الرازي قد يكون من وضع المؤلف، لأنه طبع في حياته.

وهنا أريد أن أنبِّه على أمرين:

الأول: أنَّ مسوَّدات المؤلف رحمه الله تضمنت فوائد تفسيرية كثيرة جُمعت في مجلَّد مستقل مع فوائد الفقه والعقيدة وغيرهما بعنوان «فوائد المجاميع».

الثاني: أنَّنا وجدنا في مجموع برقم ٤٧١٨ خطَّة وضعها المؤلف رحمه الله لكتاب في التفسير مع الإشارة إلى مصادره، ونصُّها بعد البسملة:

«- القراءات: (عن تفسير الآلوسي) أقتصر على ما كان له علاقة بالمعنى، فلا أتعرض للخلاف في الهمزة ونحوه.

- اللغة والتصريف والاشتقاق: (عن الراغب وابن الأثير واللسان والقاموس مع شرحه، ونحوها مع التفاسير) وأقتصر على ما له [علاقة] بالمعنى.

- النحو: (أعاريب القرآن للسمين وغيره مع التفاسير) أقتصر على ما فيه غموض.

- البلاغة: (الكشاف وغيره مع مراجعة كتب البلاغة).

- أسباب النزول: (السيوطي وغيره والتفاسير).

- المعنى: وفيه الناسخ والمنسوخ، وذكر الأحاديث المبيِّنة للآية، وما جاء من القصص مما كان إسناده قويًّا، مع بيان ذلك بالأسانيد. أقتصر على نقل الأقوال التي لها محلٌّ من النظر».

لم يؤرِّخ المؤلف رحمه الله لتذكرته هذه، فلا نعرف متى فكَّر في وضع هذا التفسير، غير أنَّ الرسائل التي بين أيدينا ليس شيء منها مطابقًا للخطة المذكورة.

وإليكم تفصيل الرسائل التي تشتمل عليها هذه المجموعة والأصول الخطية المعتمدة في نشرها، وهي جميعا بخط المؤلف رحمه الله تعالى، وكلها محفوظة في مكتبة الحرم المكي الشريف.

(١) رسالة في تفسير البسملة

هذه رسالة كاملة، وهي الرسالة الوحيدة التي صدَّرها المؤلف رحمه الله بمقدمة أوضح فيها الغرض من تأليفها، فأشار إلى كثرة الرسائل التي ألفت في شرح البسملة وأنه لا يكاد شرح من شروح الكتب يخلو من الكلام عليها، ثم قال: «ولكنني مع ذلك لم أجد كلامًا عليها يقتصر على إيضاح معناها إيضاحًا تامًّا، يسهِّل على الطالب الإحاطة به، ليستظهره عند ذكرها. فسمت بي الهمة إلى محاولة ذلك».

والرسالة قد رتبها المؤلف على ثمانية فصول:

أشار في أولها إلى أربعة أمور ينبغي استحضارها قبل البسملة. والفصول الثاني والخامس والسادس والسابع تدور حول معنى «بسم الله»، ومعنى الباء فيها، ومتعلقها، وما إلى ذلك.

والفصلان الرابع والثامن في تحقيق لفظ الجلالة والصفتين الرحمن والرحيم.

أما الفصل الثالث، وهو أطول الفصول إذ استغرق نصف الرسالة تقريبًا، فقد تكلم فيه على دلالة الاسم في البسملة، ثم ذكر الأقوال المشهورة فيها، وأولها قول ابن جرير: إن كلمة الاسم هنا بمعنى التسمية، وقد ردّه الشيخ المعلمي بأنه قول لا حجة عليه ولا حاجة إليه.

وقد تلبست الأهواء قديمًا بمسألة الاسم والمسمى، هل الاسم عين المسمى أو غيره؟ فتمسك أهل السنة بأنه عين المسمى، وروى اللالكائي عن الأصمعي وأبي عبيدة معمر بن المثنى قولهما: «إذا رأيت الرجل يقول: الاسم غير المسمى، فاشهد عليه بالزندقة» كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٠٧). وذهبت المعتزلة والخوارج إلى أن الاسم غير المسمى.

وأراد المؤلف رحمه الله أن يكشف أصل الخلاف ويحرر المسألة حسب طريقته في تحرير المسائل المشكلة، فخاض في لجة البحث، واقتحم معترك الآراء. فنقل الأقوال المختلفة في المسألة ثم ناقشها، وفي آخر الفصل تكلم على «الأمثلة التي يحتج بها أصحاب هذه الأقوال أو

بعضهم وتحقيق معناها». وهكذا استطال الكلام، واستغرق نصف صفحات الرسالة. وكان للشيخ عز الدين بن عبد السلام النصيب الأوفر من هذه المناقشات، فإن كتابه «مجاز القرآن» (الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز) كان بين يدي المؤلف، فنقل ما كتبه في هذه المسألة، وردّ عليه أكثر ما قال.

هذه الرسالة محفوظة في مكتبة الحرم المكي الشريف ضمن مجموع رقمه ٤٦٩٣، ومنه مصورة برقم ٣٥٩٣. المجموع في ٥٠ ورقة غير مرقمة، ورسالتنا في آخره في الأوراق ٤٢ - ٤٩. وفي كل صفحة منها نحو ٣٢ سطرًا. وهي مبيضة، ولكن المؤلف تناولها في مواضع كثيرة بالضرب والتصحيح والإلحاق.

وقد وجدنا بعد تحقيق هذه الرسالة رسالة أخرى ضمن مجموع سيأتي وصفه، فسَّر فيها المؤلف البسملةَ مع سورة الفاتحة دون فاصل بينهما، فكأنه اعتدَّها آية من الفاتحة.

وهي مسودة تكلَّم فيها أولًا على الباء والاسم في «بسم»، وتعرض لمسألة الاسم والمسمى، ولكنه كلام مختصر. وقد بسطه في المبيضة غاية البسط، وبالغ في تفصيله وتنقيحه، وقد ذهب كلامه على المسألة بعُظْم الرسالة كما رأينا.

ثم فسَّر «الرحمن الرحيم»، ولكنه لم يتمّ الكلام وضرب على ما كتبه.

ثم كتب أربعة فصول لم يتناول معناها في المبيضة. أولها ـ وهو طويل ـ في تعجرف المشركين في شأن الاسم الكريم «الرحمن»، إذ قالوا لما

أُمِروا بالسجود للرحمن: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]. ذكر المصنف أنَّ وجه هذا التعجرف قد أشكل على المفسرين، فقيل: إن القوم لم يكونوا يعرفون هذه الكلمة لا علَمًا ولا وصفًا. وقد ردَّ المصنف هذا القول بعدَّة أمور. منها أن الاسم المذكور جاء فيما حكاه الله تعالى من كلام المشركين كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠].

ومنها أنهم سموا بعبد الرحمن في الجاهلية، وذكر «عبد الرحمن الفزاري» الذي أغار على إبل النبي ﷺ وقتله أبو قتادة كما ورد في قصة غزوة ذي قَرَد في صحيح مسلم.

ثم نقل من تفسير الطبري بيتين ورد فيهما اسم «الرحمن». أحدهما لسلامة بن جندل التميمي، والآخر «لبعض الجاهلية الجهلاء». قال ابن الكلبي: «وقد رُوي بيت في الجاهلية ولم ينقله الثقات، هو للشنفرى» ثم أورد هذا البيت (الاشتقاق لابن دريد: ٥٩).

ثم قال: لا يجوز أن يخاطبهم النبي ﷺ بما لا يعرفون.

وهذه الوجوه هي التي ردَّ بها العلّامة عبد الحميد الفراهي رحمه الله تعالى القولَ المذكور في كتابه «مفردات القرآن». وقد طبع هذا الكتاب سنة ١٣٥٨، وكان الشيخ المعلمي رحمه الله حينئذ في الهند، وقد وصل إليها سنة ١٣٤٥. ولا شك أنه لم يقف على كتاب المفردات حين تسويد هذا الفصل، وإلا لوجد فيه شواهد أخرى ثابتة النسبة من شعر الأعشى والمثقِّب العبدي وحاتم الطائي.

وقد تكلم المصنف في هذا الفصل أيضًا على ما ورد في الصحيح في

قصة صلح الحديبية من قول سهيل بن عمرو: «وأما الرحمن فوالله ما أدري ما هي»، ورجَّح أنَّ سهيلًا لم ينكر كلمة «الرحمن»، وإنما أنكر تصديرَ الكتب بالبسملة بدلًا من «باسمك اللهم».

وفي الفصل الثاني بيَّن المقصود من اختصاص اسم «الرحمن» بالله تبارك وتعالى.

والفصل الثالث في تفسير أهل اللغة وأصحاب الكلام لكلمة «الرحمة»، وتأويلهم إياها إذا جاءت صفةً لله عز وجل.

وفي الفصل الأخير ناقش ما احتج به الذين لا يرون البسملة آية من سورة الفاتحة، من جهة النظم فقط.

ولما كانت هذه الفصول الممتعة لم يتطرق الكلام إلى معناها في المبيضة ألحقناها بها في آخرها.

(٢) رسالة في تفسير سورة الفاتحة

أصل هذه الرسالة بخط المصنف رحمه الله، محفوظ في مكتبة الحرم المكي الشريف بعنوان «رسالة في المواريث»، ورقمها ٤٧٠١. والمصورة الرقمية التي بين أيدينا تشتمل على ٧٧ لوحة، واللوحات (٥٢ ـ ٦٥) في تفسير آية البسملة وسورة الفاتحة، وبلفظ أصح: في تفسير سورة الفاتحة، وضمنها آية البسملة، فإن المؤلف رحمه الله لم يفصل بينهما ـ كما سبق ـ ولا وضع عنوانًا للرسالة.

واللوحات (٢، ٣، ٤/ أ، ٦/ أ) أيضًا جزء من هذه الرسالة، ويبدو أنه قد حصل اضطراب في ترتيب الأوراق عند التصوير.

وهي مسودة ناقصة. وقد بيَّض فيما بعد تفسير البسملة في رسالة مستقلة وتوسَّع في الكلام ورتَّبه على فصول. فاعتمدنا عليها في نشرها في الرسالة السابقة، وضممنا إليها الفصول الجديدة التي وجدناها في هذه المسودة للفائدة، كما سبق.

أما تفسير سورة الفاتحة بعد آية البسملة، فهو كامل من جهة، وناقص من جهة أخرى. أما كماله، فإنَّ المصنف رحمه الله فسَّر الآيات كلها، وتكلم على قراءاتها ومعانيها وإعرابها.

وأما نقصه، فإنه أحال فيه لبسط بعض الموضوعات على ما سمَّاه «الفرائد» فقال في موقع: «... حتى الفواحش التي يبغضها الله عز وجل ويعذِّب عليها، لولا أن الحكمة اقتضت أن تقع لَـما وقعَتْ. وقد أوضحت هذا في (الفرائد)» (ص١٠).

وفي موضع آخر لما فسَّر الصراط المستقيم قال: «وتمام الكلام على هذا يطول، فله موضع آخر، وعسى أن أبسطه في الفرائد إن شاء الله تعالى» (ص٣٩).

و«الفرائد» هذه لم أجد لها أثرًا في المخطوطة.

وهناك إحالات أخرى، كقوله في ذكر الحمد الحالي: «وقد قيل: إن هذا معنى قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]. وسيأتي تمام هذا إن شاء الله» (ص٤).

ومنها قوله بعد ما ختم كلامه على «رب العالمين» بأن التصرُّف الغيبيَّ كلَّه بيد الله: «وسيأتي لهذا مزيد إن شاء الله تعالى» (ص١٣/ ٥).

ومنها قوله في مسألة الإضلال من الله: «وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على ذلك» (ص٤٨).

يظهر من أسلوب المؤلف في هذه الإحالات أنه سيأتي الكلام على الموضوعات المذكورة في تفسير سورة الفاتحة نفسه، ولكن لم نجده في مخطوطة التفسير.

وثمة إحالات يشير فيها إلى رسائل أخرى له دون تسميتها، ولعله ينوي تأليفها. وقد يكون في نيته تفسير سور أخرى كاملة أو بعض آياتها ويريد أن يفصل القول هناك.

وذلك كقوله بعد تفسير معنى العبادة: «وقد ذُكر هنا ما تيسَّر، وإذا أذِن الله فسترى كثيرًا من ذلك في مواضعه» (ص٢٩).

وفي موضع آخر ذكر وجهين فيما أخبر الله تعالى عن المشركين بأنهم يعبدون الشيطان. فذكر الوجه الأول. وأما الوجه الثاني فقال فيه: «قد بينته في رسالة العبادة، ولعله يأتي في موضع آخر إن شاء الله تعالى» (ص٢٥).

وقال بعد تحقيق معنى العبادة: «وقد أقمت بحمد الله تبارك وتعالى البراهينَ على هذا التفصيل في رسالة العبادة. وإذا يسَّر الله تبارك وتعالى فسيأتيك كثير منه في مواضعه».

وقد أحال المصنف رحمه الله في هذا التفسير على «رسالة العبادة» له مرة بعد مرة. ويدل كلامه في موضع على أنه لما سوَّد تفسير الفاتحة هذا لم تكن رسالة العبادة قد بلغت مرحلة التمام. وذلك قوله بعد تفسير معنى

العبادة: «وقد استوعبت أكثر ذلك في رسالة العبادة، أسأل الله تعالى من فضله تيسيرَ إتمامها ونشرها» (ص٢٩).

والمؤلف رحمه الله يُعنَى دائمًا بتوضيح الغوامض وحلّ المعضلات وإزالة الشبهات. وقد تجلَّت عنايته بذلك في تفسير البسملة كما رأينا، وفي تفسير سورة الفاتحة أيضًا. فالموضوعات التي تكلم عليها في هذه الرسالة بصورة خاصة أهمُّها:

- تفسير معنى الحمد. وقال: إنه يأتي في اللغة نفسيًّا وقوليًّا. والنفسي كقولك: جالست فلانًا فحمدته، وطعمت من عسلك فحمدتُه. وهو يفسَّر بالرضا والموافقة، وهو تقريب. والقوليُّ يفسَّر بالشكر والثناء. والنفسي والقولي مرتبطان، وهو يستلزم الحمد الفعلي والحمد الحالي.

- ولما قال ضمن تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: «كلُّ حمدٍ يقع في العالمين فهو سبحانه المستحقُّ له» ذكر إشكالين على ذلك: الأول أنه إذا كان لا يستحق شيئًا من الحمد إلا الله عز وجل لزم أن يكون ثناء الله على بعض الخلق باطلًا. وأجاب عنه بجوابين. والإشكال الثاني: أن نفي استحقاق المخلوق للحمد الذاتي البتة إنما يتخرج على قول المجبرة. ثم زاد إشكالًا ثالثًا: أنه إذا كان كلُّ شيءٍ محمودٍ إنما يستحق الحمد عليه استحقاقًا ذاتيًّا اللهُ عز وجل، فمن أين يقع الذمُّ؟ وأجاب عن الإشكالين.

- ذكر المصنف أن في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ردًّا على المشركين الذين يزعمون أن لمعبوداتهم تدبيرًا غيبيًّا فوضه الله تعالى إليها.

ثم تكلم على أنواع التصرف الغيبي التي تقع في الكون. وقد فسّر كلمة «الرب» بمعنى الملك المدبِّر التدبيرَ التامَّ.

- وذكر من فوائد صفة ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾: تقرير استحقاق الرب عز وجل للحمد واختصاصه به، وتقرير ربوبيته، وتقرير رحمته، وتقرير توحيده. وأحال لتمام الكلام على النقطة الأخيرة، على رسالة العبادة له.

- وكتب فصلًا نفيسًا بالغ الأهمية في تفسير كلمة العبادة. نقل فيه أولًا أقوال العلماء في تفسير العبادة، ثم أورد عليها إيراداته. وذكر من تعريفاتهم أن العبادة: التأليه، فمن اتخذ شيئًا إلهًا فقد عبَده. قال: وهذه أقرب عباراتهم، ولكن كلمة «إله» غير مكشوفة المعنى. وأقرب العبارات وأشهرها في تفسيرها أنه: المعبود أو المعبود بحق. ثم نقل كلامًا لبعض المشاهير من معاصريه ـ ولم يسمِّه، والظاهر أنه محمد رشيد رضا صاحب المنار ـ وأورد عليه عدة إيرادات. ثم ذكر أنه اعتنى بهذه المسألة وجمع فيها «رسالة العبادة».

ثم أورد تعريفه للعبادة، الذي توصل إليه بعد النظر في النصوص القرآنية ومقابلة بعضها ببعض، والنظر في أحوال المشركين من الأمم المختلفة، وغير ذلك. وهو أن العبادة: خضوع يُطلَب به نفعٌ غيبيٌّ. والمراد بالخضوع: ما يشمل الطاعة والتعظيم، وبالنفع الغيبي: ما هو وراء الأسباب العادية. ثم إن كان ذلك الخضوع مأذونًا فيه من الله تعالى بسلطان بيِّن وبرهان واضح، فلا يكون إلا عبادةً له سبحانه، سواء كان في الصورة له أم لغيره.

وبعد شرح هذا التعريف ذكر ستة أمور يجب استحضارها، أولها: أن هذا المعنى كان بيِّنًا في الجملة عند العرب الذين خوطبوا بالقرآن، إلا أن هناك دقائق قد كان يخفى على كثير منهم أنها عبادة وتأليه. وآخرها: أن العقل يستبعد بل يكاد يُحيل أن يكون هذا الأمر الذي هو أسُّ الإسلام وجوهره غفل عنه أكثر العلماء، إن لم نقل كلهم... حتى آل إلى ما نراه من الخفاء. فصارت تفسيراتهم للإله والعبادة على ما شهدت، وصار الكلام في التفاسير وشروح الحديث وكتب الفقه على ما يعرفه من طالعها. ثم بيَّن السبب الذي أدَّى إلى تلك الغفلة.

- في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قرَّر أن الجملتين إنشائيتان. وذكر استشكال كثير من الناس ما اقتضته الآية من نفي الاستعانة بغير الله عز وجل، مع أنَّ مصالح الدنيا وكثيرًا من مصالح الدين لا تقوم إلا بتعاون الناس. وأجاب عنه بأن هذا مبني على أن الجملة خبرية، وليس الأمر كذلك، وإنما هي إنشائية لطلب المعونة، والطلب يُوجَد بنفس الجملة.

- فسَّر هداية الطريق بالإرشاد إليه. قال: ولكنها تكون على أوجه. وذكر خمسة أوجه.

- وبعد ما فسَّر قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية وذكر ما فيها من الهداية والتنبيه، كتب «مسألة»، وتكلم على صفة الغضب من الله جلَّ ذكرُه.

وبهذه المسألة انتهت المسوَّدة.

(٣) رسالة في تفسير أول سورة البقرة (١ - ٥)

هذه الرسالة ضمن دفتر يحتوي على عدة رسائل. رقمها في المكتبة ٤٦٥٨/ ٤. وهي في نحو أربع صفحات، وفي كلِّ صفحة نحو ١٤ سطرًا.

لم يضع المؤلف عنوانًا للرسالة، وإنما كتب البسملة، ثم بدأ بتفسير قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، فلم يعرِّج على الحروف المقطعات، ولا فسَّر ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾. وختم الرسالة بالكلام على قوله سبحانه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

وتفسير المؤلف رحمه الله تعالى في هذه الرسالة أشبه بالنكت ويغلب عليه الاهتمام بالجانب البياني.

فذكر فوائد الصفة الكاشفة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾، والسرَّ في إعادة الاسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في الآية الثالثة، ولماذا جيء باسم الإشارة في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾، والسرَّ في إعادته في ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ والاستعارة المكنية في ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾. والنكت في قوله: ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾.

وشرح كون القرآن هدًى للمتقين، والمراد بـ ﴿مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، وهل «الهدى» في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ نفسه في ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

أما اللغة والإعراب، فلم يشرح إلا كلمة «الريب» ومعنى الباء في «بالغيب».

(٤) رسالة في ارتباط الآيات في سورة البقرة

لعل هذه الرسالة ألفها الشيخ في حيدراباد أيام اشتغاله مصححًا بدائرة المعارف العثمانية، ويدل على ذلك أنه أحال فيها على كتاب «الرأي الصحيح فيمن هو الذبيح» للعلامة عبد الحميد الفراهي رحمه الله، فقال وهو يذكر ارتباط الآية (١٤٤):

«وذكر الفاضل المعلم عبد الحميد الفراهي في كتابه (الرأي الصحيح في من هو الذبيح) ـ وهو كتاب نفيس ـ أن في الآيات إشارة إلى أن الذبيح هو إسماعيل عليه السلام... انظر التفصيل في الكتاب المذكور».

وقال مرة أخرى: «وقد حقق هذا البحث المعلم عبد الحميد الفراهي في كتاب الرأي الصحيح، فانظره».

وقد طبع كتاب الرأي الصحيح سنة ١٣٣٨ قبل نحو سبع سنوات من وصول الشيخ المعلمي إلى حيدراباد سنة ١٣٤٥، ومن المستبعد أن يكون قد وقف عليه من قبل، وهو في الحضرة الإدريسية.

وقد أشار الشيخ في تعقيبه على تفسير سورة الفيل للفراهي إلى كتب أخرى له وقف عليها واستفاد منها، وذكر منها «الرأي الصحيح»، مع «إمعان في أقسام القرآن»، و«تفسير سورة الشمس» بصورة خاصة. وقد توفي الفراهي سنة ١٣٤٩، والتزم الشيخ في رده عليه بالترحم عليه كلما ذكره، خلافًا لهذه الرسالة فإنه ذكره فيها مرتين دون الترحم عليه، فهل ألفها في حياة الفراهي، أي فيما بين سنة ١٣٤٥ و١٣٤٩؟

لا يمكن القطع بذلك، لأن نسخة الرسالة التي بين أيدينا هي المسودة،

وقد افتتحها بقوله: «الحمد لله وسلام» كذا، فترك البياض، ولم يكمل الصلاة والسلام، ولا كتب مقدمة للرسالة. وكان رحمه الله كثير التعديل والتغيير في مسوداته، وقد يشرع في بحث فيكتب صفحة أو أكثر ثم يضرب عليها ويبدأ من جديد، ويفعل هذا ثلاث مرات أو أكثر، فلعله كتب في المرة الأولى الحمد والصلاة على وجه التمام، ثم بدأ التسويد من جديد فاختصر ومضى، وأجّل تكملته لوقت التبييض الأخير.

وفي مثل هذه الحالة لا يتوقع منه أن يترحم على الفراهي، وهو لم يكمل الصلاة والسلام على النبي ﷺ، مع أنه لا يقتصر في ذلك على صيغة «صلى الله عليه وسلم» بل يلتزم إضافة «وآله» بعد «عليه».

الرسالة في نسختها التي بين أيدينا ليست كاملة، إذ وصل المؤلف رحمه الله في بيان ارتباط الآيات إلى قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦] ففسر المقصود بالإكراه في الآية، وبيّن ارتباط الآية بما قبلها، ثم شغلته مناقشة ما يمكن إيراده على ما اتفق عليه المفسرون في معنى الجملة المذكورة، وانقطع الكلام. وكذلك أحال في موضع (ص٧) على «فوائد»، وهي غير موجودة في هذه النسخة، والظاهر أنه كان يريد تقييدها بعد إكمال الرسالة.

ثم ما الذي بعث الشيخ على تأليف هذه الرسالة، وهل كان ينوي بيان ارتباط الآيات في سور القرآن كلها على هذا النحو، أو أراد قصره على سورة البقرة فحسب، ولماذا اختار سورة البقرة وحدها؟ وهل وقف على تفسير البقاعي أو لا؟ لا يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة لأن الرسالة خالية من المقدمة، ولم نجد إشارة في أثنائها تُعين على ذلك.

نعم وقف الشيخ على كتب الفراهي، وذكر ثلاثة منها في مقدمة تعقيبه على تفسيره لسورة الفيل كما سبق. وأحدها: تفسير سورة الشمس، وقد طبع سنة ١٣٢٦. وفي هذه السنة طبع تفسير سورة العصر، وتفسير سورة التحريم، وتفسير سورة الكافرون. وقد طبع تفسير سورة القيامة وسورة اللهب منها سنة ١٣٢٤، ثم طبع تفسير سورة الذاريات وعبس نحو سنة ١٣٣٨، وبعدها تفسير سورة التين. أما تفسير سورة المرسلات وتفسير سورة الكوثر فطبعا نحو سنة ١٣٥١هـ.

وقد عني الفراهي في تفسيره بارتباط الآي بل بنظام السورة عناية بالغة، وقد سمى تفسيره «نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان». و«النظام» ــ وقد يستعمل كلمة النظم ـ عنده يختلف عن «التناسب» الذي اهتم به كثير من المفسرين، فهو قريب من الوحدة الموضوعية عند المعاصرين.

ولا يبعد أن يكون الشيخ المعلمي قد لقي في حيدراباد بعض أصحاب الفراهي وتلامذته، وسمع منهم ثناء عاطرًا على الفراهي ومنهجه في تفسير القرآن، ثم وقف على بعض أجزاء تفسيره، مما دفعه إلى تأليف هذه الرسالة في ارتباط الآي في سورة البقرة.

وقد ذكر القاضي ابن العربي في سراج المريدين أن «ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني علم عظيم لم يتعرض له إلا عالم واحد عمل فيه سورة البقرة...» (الإتقان ٥/ ١٨٣٧).

ويقول الفراهي في مقدمة تفسيره: «وقد يسر الله تعالى لي بمحض

نعمته فهم نظم القرآن في سورة البقرة وسورة القصص من نفس القرآن». وانكشاف النظام في سورتين حمله على التدبر في سائر السور، ولكنه فسر في البداية جملة من السور من آخر القرآن، ولما بدأ بالتفسير من أول القرآن على المنهج الذي ارتضاه أخيرًا وصل إلى الآية ٦٢ من البقرة وتوقف. غير أنه كتب مقدمة لتفسير سورة البقرة، تتضمن تحليلًا جيدًا لنظامها الإجمالي، وقد طبع هذا التفسير بأخرة في الهند في نحو ثلاث مائة صفحة.

وقد تكلم الشيخ عبد الله دراز رحمه الله (ت ١٣٧٧) في كتابه «النبأ العظيم»(ص١٦٣-٢١٠) على نظام سورة البقرة أيضًا.

ونظرة الشيخ المعلمي رحمه الله في ارتباط الآي في سورة البقرة وإن لم تكن نظرة كلية شاملة تكشف عن النظام العام للسورة، وإنما تغلب عليها الجزئية، ولكنها مع ذلك تحوي نظرات دقيقة، وهي مع محاولتي العلامة الفراهي والشيخ عبد الله دراز رحمهما الله تقدم مادة ثريَّة لدراسة مقارنة في نظام سورة البقرة.

النسخة التي اعتمدنا عليها في نشر هذه الرسالة هي مسودة، رقمها في فهرس مكتبة الحرم المكي الشريف ٤٧١٤، وهي عبارة عن دفتر مذكرات فيه ٥٤ ورقة، ورسالتنا تبدأ فيها من الورقة الثانية وتنتهي في الورقة ٣٢. ولكن الحقيقة أنها انتهت في ق ٢٥/ب، فإن المؤلف رحمه الله قد أضاف كلامًا في ق ٢٤/ب في السطر الرابع عشر، وبدأ كتابته في الحاشية العليا من الصفحة، واستمر هذا الاستدراك في الحواشي العليا إلى ق ٣٢، وترك الصفحات الثلاث عشرة بيضاء لبيان ارتباط الآيات الباقيات.

(٥) رسالة في بيان ارتباط قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾

من الآيات المشكلة من ناحية الارتباط والمناسبة: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ [٢٣٨- ٢٣٩].

فقد وقعت الآيتان بين أحكام الطلاق وأحكام المتوفى عنهنَّ أزواجهنَّ، ولا مناسبة ظاهرة لهما بالأحكام المذكورة قبلهما ولا بعدهما.

وقد بيَّن المؤلف رحمه الله ارتباط الآيتين في الرسالة السابقة. وبعد تحقيقها بزمن طويل عُثِر ضمن أوراق متفرقة بخط المؤلف على كلمة مفردة في بيان ارتباطهما. ولاشتمالها على زيادات أحببت أن ألحقها بالرسالة السابقة.

وقد عني المفسرون ببيان مناسبة الآيتين وأشاروا إلى وجوه عديدة، منهم الرازي وأبو حيان والبقاعي والآلوسي، وقد أحال المؤلف على الأخير في الرسالة السابقة، ثم ضرب على الإحالة. والوجوه التي ذكروها متقاربة.

ويحسن الرجوع في هذا الموضوع إلى كتاب «نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان» للفراهي، فإنَّ تحليله لأجزاء سورة البقرة كشف عن وجه جديد في موقع الآيتين، يدلُّ على الفرق بين علم التناسب وفكرة النظام التي دعا إليها الفراهي وبنى عليها كتابه.

هـذه الرسالة في ورقة واحدة أعطيت رقم ٤٩٢٠. وليس في أولها بسملة ولا حمدلة، فأخشى أن يكون قد سبقها كلام للمؤلف على الآية السابقة.

(٦) رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ...﴾ الآيات

فسَّر المؤلف رحمه الله في هذه الرسالة الآيات (٢-٤) من سورة النساء، وضم إليها الآيات (١٢٧-١٣٠) من السورة أيضا.

ذكر فيها أولًا مذهبين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً﴾. المذهب الأول: حمل الآية على العموم، ونقل قولين على هذا المذهب. والمذهب الثاني: حملها على الخصوص، فقال: «وحملها الأكثر على الخصوص على اختلاف بينهم، وذلك على أقوال». ثم نقل قولين: أولهما ما رواه الزهري عن عروة عن عائشة، والحديث في الصحيحين، قالت: «هي اليتيمة تكون في حجر وليها، تشاركه في ماله، فيعجبه مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره. فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن، ويبلغوا بهن أعلى سُنَّتهن من الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن».

والثاني: ما رواه مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أيضًا قالت: أنزلت في الرجل تكون له اليتيمة، وهو وليها ووارثها، فيُضرُّ بها، ويسيء صحبتها، فقال له: فانكح ما أحللت لك، ودع هذه التي تضر بها.

وبعد نقل الحديث قال: الزهري أجلّ من هشام، لكن قد ينظر فيما في روايته من وجهين...» فانتقد الصورة المذكورة في رواية الزهري وقال: إن ما في رواية هشام أقرب إلى ظاهر الآية، مع ملاحظة عليها. ثم ذهب إلى أن طريقة المحققين من أئمة التفسير والحديث تحري الجمع بين الروايات، وإذا كانت الآية ظاهرة في العموم لم تصرف عنه إلى الخصوص لظاهر تفسير بعض السلف. وأيد كلامه بقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن كثيرًا من تفسيرات السلف إنما أريد بها النص على أن ما ذكره مما يدخل في الآية، لا أنه المعنى كله.

وجعل الشيخ المعلمي رحمه الله هذا مدخلًا لتفسير جديد للآية، فقال: «فعلى هذا، يمكن تقرير معنى الآية على ما يشمل ما تقدم وغيره من صور خوف عدم الإقساط، وتسلم مع ذلك عن كثرة الحذف والتقدير».

ثم ذكر بعض الأوجه التي يشتبه فيها وجه القسط وقال: «فأرشدهم الله عز وجل إلى أولى الأوجه وأقربها إلى القسط، وهو تحري الطيب في النكاح». وفسر الطيب بأن تكون المرأة مع حلها للرجل معجبة له خَلْقًا وخُلُقًا. فإذا كان تأويل الآية حسب القولين الأولين: وإن خفتم يا معشر الأولياء ألا تقسطوا في اليتامى إذا نكحتموهن، فلا تنكحوهن، وانكحوا ما طاب لكم من النساء سواهن، فإن المعنى الثالث عند الشيخ «غني عن تلك التقديرات، وإنما تحتاج إلى تفسير يكشف المعنى، وبيان أن التعليق منحوٌّ به نحو اللازم، فكأنه قيل: وإن ألبس عليكم سبيل الإقساط إلى اليتامى في قضية نكاحهم فخفتم ألا تقسطوا في اليتامى، فهذا سبيل الإقساط في ذلك وفي النكاح كله: انكحوا ما طاب لكم من النساء...».

ثم تكلم الشيخ على تعدد الزوجات ومفهوم العدل في الآيتين.

هذه الرسالة كاملة، ومصورتها التي بين يدي في ١٥ صفحة، وهي الرسالة الأولى في المجموع المحفوظ في مكتبة الحرم المكي الشريف، ورقم مصورته فيها ٣٥٥٦. والمجموع في ٢١ ورقة، وفي كل صفحة نحو ٢٠ سطرًا.

والرسالة مبيضة، ولكنها لا تخلو من الحذف والإضافة والتصحيح، بل كثر ذلك في الصفحات (١٠-١٣)، فيبدو للناظر أنها مسودة. ولعل الشيخ بيض الصفحات التي سودها من قبل إلى (ص ٩)، وكتب ما بعدها لأول مرة هنا.

(٧) رسالة في تفسير أول سورة المائدة [١-٣]

وقفنا على هذه الرسالة بأخرة ضمن دفتر مذكرات صغير محفوظ في مكتبة الحرم المكي دون رقم. وهي في ٨ صفحات (١٩- ٢٦) وفي كل صفحة ١٦ سطرًا.

كتب المؤلف رحمه الله في وسط السطر الأول: «سورة المائدة»، ثم كتب البسملة، وجزءًا من الآية الأولى، وبدأ يفسِّر على طريقة تفسير الجلالين ونحوه.

وقد عني فيها بتفسير ما جاء في الآيات الثلاث من أحكام بهيمة الأنعام والصيد وطعام أهل الكتاب. فلم يتكلم على قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا﴾، ولا على قوله سبحانه: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ

شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾.

وفي آخر كلامه على الآيات المذكورة ذكر مناسبتها لما بعدها، فقال: «ولما ذكر حكم طعام أهل الكتاب أراد أن يذكر حكم نسائهم، وقدَّم قبلهن المؤمنات إشارةً إلى أنَّ الاختيارَ: الاقتصارُ عليهن، فقال».

وهنا انقطع الكلام، فلا يظهر أكان ينوي الاستمرار أم الاكتفاء بتفسير الآيات السابقة.

(٨) رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ﴾ الآية [الأنعام: ١٤١]

نصَّ المؤلف في مستهل الرسالة على أنها عبارة عن «فائدة في بحث جرى، فحرَّرت ما علِق بفكري منه بالمعنى، بحسب ما بلغ إليه فهمي».

وقد جرى الحوار ذات ليلة بين الإمام محمد بن علي الإدريسي (ت١٣٤١) والفقيه السيِّد محمد بن عبد الرحمن الأهدل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ﴾ في سورة الأنعام: ١٤١. فرأى الإمام أنه راجع إلى الأكل، وذهب الفقيه إلى أنه عامٌّ يشمل كلَّ إسراف، وليس قيدًا في شيء مما قبله، وإنما هو جملة مستأنفة. فدعا الإمامُ المصنفَ رحمه الله، وأشركه في الحوار، وكلَّفه مراجعة نسخته من تفسير الجلالين. وقد أيَّد الشيخ المعلمي رحمه الله ما رجَّحه السيِّد الإمام.

وقد وصل المصنف رحمه الله إلى الحضرة الإدريسية في شهر صفر

من سنة ١٣٣٧ كما ذكر في بعض أوراقه، وتوفي الإدريسي سنة ١٣٤١. ويظهر لي من أسلوب المصنف في هذه الرسالة أنَّ الحوار وتقييده مما وقع في بداية عهده بالإدريسي.

وأصل الرسالة محفوظ في مكتبة الحرم المكي ضمن مجموع برقم ٤٦٩٠، وهي في ورقة واحدة من القطع الكبير، وفي الصفحة الأولى ٢٤ سطرًا. وقد راجع المصنف فيما بعد ما كتبه، فعدَّل فيه وأضاف إليه في الصفحة الثانية خصوصًا إضافات كثيرة في الحواشي وبين الأسطر.

(٩) رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ [ص: ٣٤]

نسخة هذه الرسالة تمتاز بأن المؤلف رحمه الله بيضها بخط جلي، وتكاد تخلو من التغيير والحذف. وهي في ثماني صفحات كبيرة. وفي كل صفحة ١٩ سطرًا. ورقم مصورتها في مكتبة الحرم المكي الشريف ٣٥٥٤.

وللرسالة ميزة أخرى، وهي أنها رتبت ترتيبًا بديعًا. فهي تشتمل على الفصول الآتية بعد إيراد الآيات الثلاث ٣٤-٣٦ من سورة ص:

١- أجزاء الآية.

٢- ما قيل في تفسير الآية.

٣- تمحيص.

٤- تدبر.

٥- المحصل.

وقد فسر المؤلف في الفصل الأول بعض الكلمات والجمل من الآيات، وأراد بذلك أن يمهد لتفسير القصة بما لا يخالف ألفاظ الآيات وسياقها. ويرى الجمهور أن المراد بالجسد في الآية هو الشيطان، ولكن الشيخ لم يوافقهم على ذلك، فإن الجسد عنده جسم إنسان أو حيوان لا روح فيه، وردّ على صاحب القاموس تفسيره للجسد بأنه جسم الإنسان والجن والملائكة. ولاحظ على المعجمات ملاحظة قيمة جدًّا، وهي خلطها بين الثابت قطعًا، وما يفهم من آية أو حديث أو كلام فصيح.

ثم ذكر في الفصل الثاني ثلاثة أقوال في تفسير الآية:

القول المشهور الذي فيه أن الشيطان أخذ خاتم سليمان، وتمثل بصورته، وقعد على الكرسي مستوليًا على الملك، وما ذكروا من القصص الشنيعة.

وقول النقَّاش الذي أوَّلَ الآية على ما رواه البخاري في صحيحه من قول سليمان: «**لأطوفن الليلة**» الحديث.

والقول الثالث قول أبي مسلم الأصفهاني.

وقد رد المؤلف في فصل التمحيص القولين الأخيرين، وقال: «بقي القول الأول، وقد طعن فيه المتأخرون بأنه مأخوذ من أهل الكتاب، وأن في تلك القصص شناعات وتناقضات في بعض الجزئيات. وقد صدقوا، ولكن ذلك لا يمنع من قوة ما اتفقت عليه الروايات القوية، ولم يكن فيه شناعة، وكان ظاهر الانطباق على الآية». ثم ذكر صورًا محتملة للقصة خالية من الشناعة.

وقال: «وقد يكون الواقع هو هذا أو نحوه، ولكن اليهود تناقلوا القصة، وزادوا فيها ونقصوا على عادتهم، وزعموا أن ذلك الجسد شيطان وأنه وأنه».

ثم يأتي فصل «تدبر» أشار فيه الشيخ إلى فوائد ذكر القصة، ثم فوائد هذا الإجمال المقصود في ذكرها.

وفي الفصل الأخير «المحصل» لخص خمسة أمور من هذا البحث.

(١٠) رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، ومعنى «أهل البيت» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]

قيَّد المؤلف رحمه الله في هذه الرسالة نص مذاكرة جرت بينه وبين الشيخ صالح بن محسن الصيلمي (ت ١٣٤٩) حول قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، والمقصود بأهل البيت في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وبآل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأحاديث كما صرح رحمه الله في مقدمة الرسالة.

لم يشر المؤلف إلى المسألة التي جر الكلام عليها إلى هذا البحث، غير أنه ذكر أن العلامة الصيلمي استدل في أثناء كلامه بقوله تعالى في سورة الحشر: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ على معنى طاعة الرسول ﷺ، فاحتج الشيخ بسياق الآية على أنها في الفيء، والمراد بالإيتاء

والأخذ هنا ما يفهم منهما في الأشياء المحسوسة، وليس بمعنى الأمر والامتثال.

وأنكر الشيخ الصيلمي الاستدلال بالسياق، فإنه لو صحّ هذا الاستدلال هنا لزم أن يكون دليلًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ على أن أمهات المؤمنين من أهل البيت، وهو أمر غير مقبول عنده! فردّ عليه الشيخ ردًّا جميلًا، وقال: «إن أمهات المؤمنين داخلات في أهل البيت قطعًا، فإن السياق أمره واضح، وارتباط الآية المعنوي بما قبلها جهله فاضح، وهذا كلام يأخذ بعضه برقاب بعض، فكيف يفصل بينه بجملة لا تعلق لها به؟».

ومن هنا انفتح باب الكلام على المراد بأهل البيت وآل النبي ﷺ في الأحاديث، والتوفيق بينها. وخلص إلى أن لأهل البيت استعمالين: أحدهما بمعنى أهل بيت السكنى فتدخل فيه الأزواج، بل هن أول من يدخل فيه بعد الزوج، والآخر لمن حرم الصدقة بعد النبي ﷺ.

قد وقفنا على رسالة للقاضي عبد الله بن علي العمودي (ت١٣٩٨) أشار في أولها إلى هذه المذاكرة، وقال: إنه تحصل له بعد البحث أن محط نزاعهما ينحصر في مقامين. ثم تكلم في المقام الأول على معنى الآل لغةً وشرعًا، ونقل من كلام ابن القيم وغيره. وفي المقام الثاني تكلم على معنى أهل البيت، ونقل أقوال العلماء في تفسير الآية وشرح الأحاديث.

وختم الرسالة بقوله: «نقلته مؤازرةً لسيدي الأخ العلامة الوجيه القاضي عبد الرحمن بن يحيى المعلمي حفظه الله تعالى، وساق إليه أشتات

الفضائل. وهو معروض على سيدي الحجة الهادي الناس إلى المحجة قطب التحقيق شيخنا السيد محمد بن علي بن إدريس أمتعنا الله به آمين».

والرسالة بخط القاضي نفسه، وهي محفوظة في مكتبة الحرم المكي برقم ٤٧٠٨.

لم يذكر القاضي العمودي أطلب ابن إدريس إليه إعداد هذا البحث وعرضه عليه، أم هو الذي تطوع لذلك؟ ثم أجرت المذاكرة بين الشيخ المعلمي والشيخ الصيلمي أمام ابن إدريس أو نمى خبرها إليه؟

ومع أن القاضي حشد في رسالته نقول العلماء، وزعم أنه لخص فيها البحث، لم أر حاجة إلى نشرها لما فيها من الإسهاب مع الخلط. ثم كلام الشيخ المعلمي رحمه الله في رسالته مختصر ودقيق، ويغني عن مؤازرة القاضي.

وأصل رسالة الشيخ المعلمي ضمن مجموع برقم ٤٧٠٧، وهي في ٦ صفحات، وفي إحداها كَتَب بضعة أسطر بالحمرة.

(١١) رسالة في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩]

أصل هذه الرسالة في صفحة ونصف [ل٣٠- ٣١]، ضمن مجموع برقم ٤٦٩٦. وقد كتب في أوله: «رسائل علمية وردود في مواضيع شتى يوم أن كان في دولة الأدارسة في منطقة عسير». وهذا يدل على زمن تقييد هذه الرسالة.

وبين يديّ نسخة أخرى مختصرة من هذه الرسالة، ولكن لم أعثر على أصلها الذي نسخت منه، لأتمكن من مقابلتها عليه، فآثرت أن أنشر النسخة الأولى.

الجدير بالذكر أن المؤلف رحمه الله كتب اسمه في آخر النسخة المختصرة: «الحقير عبد الرحمن بن يحيى المعلمي». ويظهر منه أنه علّق إعراب الآية إجابة لسؤال من بعض معاصريه أو امتثالًا لأمر الإمام محمد بن علي بن إدريس. وقد بنى جوابه أولًا على نصوص طويلة نقلها من كتاب «همع الهوامع» للسيوطي، ثم بدا له أن يحذفها، ويقتصر على خلاصتها مما يتعلق بإعراب الآية.

(١٢) رسالة في إعراب قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤]

أصل هذه الرسالة أيضًا في صفحتين ضمن المجموع المذكور (ل١٤-١٥) آنفًا، فعلقها المؤلف أيام اتصاله بالإمام ابن إدريس.

تكلم المؤلف في هذه الرسالة على «أنْ» في الآية: أمصدرية هي أم مخففة من الثقيلة؟ والظاهر أن نقاشًا دار بينه وبين بعض العلماء في ذلك، وذهب الخصم إلى أن نونها مخففة، واستدل على قوله باختصاص النواصب بالمضارع، ثم عدم دخول المصدرية إلا على الفعل المتصرف. فنقح الشيخ المسألة، وذكر أقوال النحاة ومناقشاتهم ليؤكد أنها في الآية مصدرية لا غير.

(١٣) رسالة في إعراب قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ ونحوه.

هذه الرسالة أيضًا ضمن المجموع المذكور آنفًا، وهي في صفحة واحدة (ل٨). وقد افتتحها المؤلف رحمه الله بقوله: «مما اقتطفه كاتبه من ثمرات المعارف الإدريسية الطيبة اليانعة الجنية، لازال جناها دانيًا علينا، وبركتها مسوقة إلينا، آمين».

وهي عبارة عن مذاكرة جرت بينه وبين الإمام محمد بن علي بن إدريس في إعراب قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾، ونحوهما، فنقل الشيخ المعلمي ما دار بينهما من الكلام، فذكر قوله بعد «قلت»، وكلام الإدريسي بعد «قال سيدنا».

المشهور في إعراب ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ ونحوها أن (الحاقة) مبتدأ و(ما) اسم استفهام مبتدأ ثان، و(الحاقة) الثانية خبر ما، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه.

والشيخ المعلمي لا يرى مانعًا من أن يكون خبر المبتدأ الأول محذوفًا تقديره: أمر عظيم، و(ما الحاقة) مبتدأ وخبر على حاله. وناقشه الإدريسي في ذلك، ثم انتهى بهما الكلام إلى أن تعرب (ما الحاقة) على أن (ما) خبر مقدم و(الحاقة) مبتدأ مؤخر.

وأخيرًا راجعا تفسير سورة الحاقة في روح المعاني للألوسي فوجداه يقول في إعرابها: «(ما) مبتدأ والحاقة خبر، أو عكسه، ورجح معنى»، فوافقهما في ترجيح الوجه الثاني من ناحية المعنى.

وممـا يـستغرب أن المؤلـف رحمـه الله تعـالى بـدأ هـذه الرسـالة بقولـه: «قوله تعالى: (الواقعة ما الواقعـة)، ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾، ونحوها...».

فجعـل (الواقعـة مـا الواقعـة) آيـة مـن القـرآن الكـريم، وأدار الكـلام كلّـه عليها، ولم يخطر بباله ولا بال سيّده أنها ليست بآيـة، فاسـتمر النقـاش بيـنهما في إعرابها، إلى أن قيّد الشيخ الحوار، وهو يوردها مرة بعد أخرى عـلى أنهـا مـن قـول الله عـز وجـل. ولا ريـب أن ذلـك مـن أمثلـة الـذهول الـشديد الـذي يعتري البشر الذين من طبيعتهم النقص والسهو، والكمال لله وحده.

(١٤) رسالة في تفسير آيات خلق الأرض والسماوات

هذه الرسـالة ممـا عُثِر عليـه أخيرًا، وصُوِّرت في ٢٤/ ٥/ ١٤٣٣ بـرقم ٤٩٢٥. وهـي في ثلاث ورقات، وفي كلِّ صفحة نحو ١٨ سـطرًا. وقـد كتـب المؤلف فيها أولًا الآيات التي قصد تفسيرها من سورة البقرة وسـورة فـصلت وسورة النازعات بحروف كبيرة، وترك بعـدها أو بعـد جـزء منهـا بياضًـا بقـدر سطر أو أقل أو أكثر. فلمَّا أخذ في تفسيرها وضـاق الفـراغ المقـدَّر لهـا ذهـب يكتب يمينًا وشمالًا وأعـلى الـصفحة وأسـفلها، فمـلأت الكتابـة كـلَّ جوانـب الصفحة.

موضوع هذه الرسالة حلُّ إشكال قوله تعالى في سورة النازعات: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ۝٢٧ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ۝٢٨ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ۝٢٩ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [٢٧- ٣٠] مع قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ

﴿... سَمَٰوَاتٍ﴾ [٢٩]. وهذا يدلُّ على أنَّ خلق الأرض مقدَّم على خلق السماء. وكذلك قوله تعالى في سورة فصلت: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [٩-١١] ولكن آية النازعات توهم خلاف ذلك.

وقد استُشكل ذلك قديمًا. فقد أخرج البخاري عن سعيد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليَّ. ثم ذكر أربعة أسئلة، منها سؤال عن آيات فصلت والنازعات، فأجاب ابن عباس بأنَّ الله خلق الأرض في يومين، ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسوَّاهن في يومين آخرين، ثم دحا الأرضَ. ودَحوُها: أن أخرج منها الماء والمرعى، وخَلَق الجبال والآكام وما بينهما في يومين آخرين.. إلخ (فتح الباري ٨/ ٥٥٥).

وذكر ابن قتيبة في «تأويل مشكل القرآن» (٢٧، ٦٧) أنَّ ذلك مما احتجَّ به الملحدون للطعن في كتاب الله، ثم ردَّ عليهم بنحو قول ابن عباس مع ذكر قول مجاهد: إنَّ (بعد) في آية النازعات بمعنى (مع).

ولكن نقل الواحدي في البسيط (٩/ ٤٣٠) عن مقاتل أنه ذهب إلى أنَّ السماء خلقت قبل الأرض، واتبعه في ذلك جماعة من أهل العلم. بل ذكر الآلوسي في «روح المعاني» (١/ ٢١٨) أنَّه اختيار المحققين، ثم ختم كلامه بقوله (١/ ٢١٩): «وبعد هذا كلِّه لا يخلو البحث من صعوبة، ولا زال الناس يستصعبونه من عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى الآن».

كان الشيخ المعلمي رحمه الله ـ كما يظهر من رسائله في التفسير ـ كثير المراجعة لـ«روح المعاني»، ولا يبعد أن يكون كلام الآلوسي هذا أو نحوه هو الذي دفعه إلى النظر في الآيات المذكورة وتفسيرها وحلِّ ما أشكل منها، وإن لم يكن تفسير الآلوسي بين يديه عند كتابة هذه الرسالة.

وقد ناقش الشيخ أقوال ابن الأنباري والفخر الرازي والجلالين، وذهب في تفسير كلمة «الدحو» في آية النازعات إلى أنها ليست بمعنى البسط، بل المراد به: «إزالة شيء كان على وجه الأرض يمنع إخراج مائها ومرعاها، بدليل أنَّ الله تعالى فسَّره بذلك».

وقد اقتصر المؤلف رحمه الله عند تحرير الرسالة على النظر في تفاسير الشَّربيني والجلالين والنسفي، وكتاب «الأضداد» لابن الأنباري، و«مختار الصحاح»؛ فلم يتفق له مراجعة «روح المعاني» (١٢/ ٣٥٧) فضلًا عن «تفسير ابن جرير»، ليعلم أنَّ ما ذهب إليه هو قول ابن عباس بعينه، فليس بحاجة إلى تأييد كلامه بإشارة في «تفسير النسفي».

وقد حاول الشيخ أن يفسِّر «الدحو» بالمعنى المذكور في قول ابن عباس تفسيرًا لغويًّا، واستدلَّ بما ورد في «مختار الصحاح»: «دحا المطرُ الحصى عن وجه الأرض»، وقول أوس بن حجر:

ينفي الحصى عن جديد الأرض مُبْتَرِكٌ كأنَّه فاحصٌ أو لاعبٌ داحي

فلما شَعَر بأنَّ الاستدلال ليس بذاك قال: «فإن ضاقت الحقيقة فالمجاز واسع. وهذا القول متعيِّن لأنَّ الله تعالى فسَّره به، وكفى بتفسيره تعالى حجَّة».

وفي الرسالة نكات وفوائد أخرى.

(١٥) رسالة في معنى ﴿أَغْنَىٰ عَنْهُ﴾:

هذه الرسالة في تحقيق معنى ﴿أَغْنَىٰ عَنْهُ﴾، والأساس الذي جرى عليه استعمالها في القرآن. وقد أيَّد الشيخ المعلمي رحمه الله ما ذهب إليه بمواقعها الكثيرة في القرآن الكريم وسياقها فيه، وردَّ ما اختلفوا في تفسيره إلى ما قرره.

وخلاصة ما أحكمه أن الإغناء: إعدام الحاجة، ومن الأشياء ما يحتاج الإنسان إلى حصوله كالمال، ومنها ما يحتاج إلى دفعه كالعذاب. والإنسان مع المال كالطالب مع المطلوب، ولكنه مع العذاب كالمطلوب مع الطالب. ففي القسم الأول يكون الإنسان منصوبًا والمال مجرورًا بـ«عن» كقولك لأخيك: «قد أغناني الله عن مالك». وفي القسم الثاني يكون العذاب الواقع أو المتوقع منصوبًا والإنسان مجرورًا كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ﴾. وغالب ما في القرآن من استعمالات «أغنى عنه» وارد على هذا القسم الثاني.

ولكنه قد يترك المنصوب، وقد يترك المجرور بـ«عن» أو يترك كلاهما، ويقع الاختلاف في التفسير.

ثم ذكر أن من أعرب «شيئًا» في قوله تعالى: ﴿لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ على أنه مفعول مطلق فإنه قد غفل عن الأساس الذي تقدم بيانه.

وهكذا تفسير «من» في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ في سورة النجم، إذ فسره الجمهور بمعنى أن الظن لا يغني بدل العلم، أي لا

يقوم مقامه، ولكن الشيخ المعلمي رحمه الله خالفهم، وفسره بأن الظن لا يدفع شيئًا من الحق.

ثم تكلم على بعض الآيات بشيء من التفصيل، وكأن الإشكال فيها هو الذي دفعه إلى هذا البحث. ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٣٦] وقد فسر بأن الظن لا يغني بدل العلم إغناء ما، أي إنما يُعتدّ بالعلم، وأما الظن فلا اعتداد به. قال الشيخ: «وبهذا قال كثيرون أو الأكثرون، وعليه مشى ابن جرير. ثم يخصون الآية بمعرفة الله وما وليها من العقائد». ثم قال: «وأنت ترى أن هذا التفسير يخالف الأساس في كلمة «يغني»، ويخالف مواقعها الكثيرة في القرآن». ثم فسّر الآية.

وقد وردت هذه الجملة ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ في سورة النجم، وقد يتعين فيها المعنى الذي قاله الجمهور، ولا يحتمل المعنى الذي ذكره الشيخ. فتكلم عليها، وبيّن أن السياق يؤيد تفسيره المطابق لأساس الكلمة ولمواقعها الكثيرة في القرآن، خلافًا لتفسير الجمهور.

والظاهر أن الشيخ عنى هذه الرسالة حينما قال في كتابه «الأنوار الكاشفة» (١٩٣): «أما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾، فلي فيه بحث طويل، حاصله: أنَّ تدبُّرَ مواضع «يغني» في القرآن وغيره، وتدبُّرَ سياق الآية= يقضي بأن المعنى أن الظن لا يدفع شيئًا من الحق». وانظر أيضًا الكتاب المذكور (٣٣٥- ٣٣٧). وانظر أيضًا رسالته في حجيَّة أخبار الآحاد في مجموع رسائل أصول الفقه (٩٣- ٩٩) ثم (١٠٩- ١١٢).

هذه الرسالة في ١٤ صفحة (١٩ - ٣٣) ضمن مجموع، رقمه في مكتبة

الحرم المكي ٤٦٤٥، والجدير بالذكر أن المؤلف رحمه الله سوّد هذا المبحث سبع مرات، وفي كل مرة يكتب صفحة واحدة أو يزيد، ثم يعيد كتابته من جديد. وأخيرًا في المرة السابعة أتمّه في خمس صفحات.

وقد رأينا في بعض الرسائل أن الشيخ التزم في تخريج الآيات بذكر اسم السورة ثم رقمها ورقم الآية. ولكنه في هذه الرسالة لا يذكر اسم السورة، وإنما يكتفي بذكر رقم السورة ورقم الآية. وقد تعودنا هذا الأسلوب في كتب المستشرقين.

(١٦) حول تفسير الفخر الرازي وتكملته

طبع التفسير الكبير لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) أول ما طبع في المطبعة الأميرية المصرية (١٢٧٨-١٢٨٩) في ستة مجلدات، دون إشارة إلى أن الرازي لم يتمه، فضلًا عن التمييز بين الأصل والتكملة وتسمية صاحب التكملة. وتلتها طبعات أخرى على نمطها، مما أوهم أن التفسير كله للرازي.

وقد صرح ابن خلكان في ترجمة الرازي أن تفسيره «كبير جدًّا، لكنه لم يكمله». وذكر ابن أبي أصيبعة في ترجمة شمس الدين الخويي (ت ٦٣٧) أن له تتمة لتفسير الرازي. وهكذا ذكر ابن السبكي وغيره في ترجمة نجم الدين القمولي (ت ٧٢٧) أن له تكملة على تفسيره أيضًا.

فهنا ثلاث قضايا: الأولى: هل أكمل الرازي تفسيره؟ وبعبارة أصح هل التفسير المطبوع بكماله للرازي؟ فإن الصفدي ذكر في الوافي أن الرازي «أكمل التفسير على المنبر إملاءً». والقضية الثانية: من صاحب التكملة

المطبوعة مع الأصل، آلخويي أم القمولي؟ والثالثة: التمييز بين الأصل والتكملة.

قد أدار الشيخ المعلمي رحمه الله بحثه على هذه القضايا الثلاث، وكان أصعبها وأشدها تعقيدًا هي القضية الأخيرة، إذ تبين له من دراسة التفسير أن الرازي لم يفسر القرآن على ترتيبه ليتوقف في موضع، فيبدأ منه من يكمله. وقد أحوجه ذلك إلى تتبع وتدقيق وإنعام نظر في منهج التفسير وأسلوب المفسر وغيره من الشواهد الداخلية. وقد توصل أخيرًا إلى النتائج الآتية:

١- التفسير المطبوع ليس بكماله للرازي.

٢- التكملة المطبوعة مع التفسير لشمس الدين الخويي، لا نجم الدين القمولي.

٣- الأصل منه، وهو الذي فسره الرازي: من أول الكتاب إلى آخر تفسير القصص، ثم من أول تفسير سورة الصافات إلى آخر تفسير سورة الأحقاف، ثم تفسير سور الحديد والمجادلة والحشر، ثم من أول تفسير سورة الملك إلى آخر الكتاب.

وهو بحث نفيس يشهد بما أوتي الشيخ المعلمي رحمه الله من أدوات البحث من سعة العلم، ودقة الملاحظة، وتذوق البيان، والحرص على التتبع والاستقصاء دون كلل أو ملل.

وقد انفرد هذا البحث عن الرسائل الأخرى التي تضمها هذه المجموعة بأمرين:

الأول: أنه قد طبع في حياة المؤلف رحمه الله في مجلة الحج الصادرة

في مكة المكرمة سنة ١٣٧٦ في ثلاث حلقات (السنة العاشرة، الأجزاء: العاشر ص ٦٧٠-٦٧٥، الحادي عشر ص ٧٥١-٧٥٦، الثاني عشر ص ٨١١-٨١٥).

وقد صدره محرر المجلة بقوله: «هذا بحث علمي جديد قام به العالم الباحث الأستاذ عبد الرحمن المعلمي حول التفسير المشهور للإمام الفخر الرازي، وقد كشف فيه القناع عن القسم الذي لم يكمله الرازي من هذا التفسير».

والأمر الثاني: أن هذا البحث ترجم إلى اللغة الأردية، ونشرت الترجمة أيضًا في حياته رحمه الله في أشهر مجلات الهند، وهي مجلة «معارف» الشهرية الصادرة عن «دار المصنفين» بمدينة أعظم كره (في عددي أغسطس وسبتمبر من سنة ١٩٥٧م). والمترجم هو الأستاذ ضياء الدين الإصلاحي رحمه الله أحد الباحثين في دار المصنفين ثم مديرها فيما بعد، وقد توفي العام الماضي (١٤٢٩).

وقد صرح المعلمي رحمه الله في مطلع البحث بأن الذي بعثه على تحقيق هذه القضية هو الشيخ العلامة محمد بن عبد العزيز بن مانع رحمه الله، وكان من أجلة علماء نجد، وقد توفي سنة ١٣٨٥ قبل وفاة المعلمي رحمه الله بسنة. وكان الشيخ المعلمي قد غادر الهند إلى مكة سنة ١٣٧١، وعُيّن أمينًا لمكتبة الحرم المكي سنة ١٣٧٢. والشيخ ابن مانع الذي كان مقيمًا بمكة قد رحل إلى قطر سنة ١٣٧٤، وطبع البحث في مجلة الحج سنة ١٣٧٦، فكان تحرير هذا البحث إذن في خلال السنوات (١٣٧٢-١٣٧٥).

أصل هذا البحث محفوظ في مكتبة الحرم المكي، ورقم مصورته فيها

٤٧٤٥، وفيها ١٣ ورقة، والكتابة في وجه واحد من كل ورقة، وفي كل صفحة ٢٤ سطرًا. وكتب بعضهم في ورقة أضافها إلى الأصل: «بحث قيم حول تفسير الفخر الرازي للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله». وهو مكتوب بخط واضح، ولا نجد فيه إلحاقًا أو تصحيحًا إلا قليلًا.

بدأ البحث في الأصل بالبسملة دون عنوان، وقد طبع في مجلة الحج بعنوان «حول تفسير الفخر الرازي»، ولعله من وضع محرر المجلة. ولما كان عمود البحث تكملة التفسير زدت في عنوانه: «وتكملته».

وقد نشر البحث مرة أخرى ضمن مجموع لرسائل المعلمي رحمه الله صدر عن المكتبة المكية في مكة المكرمة سنة ١٤١٧، ولكن ناشره إذ لم يرجع إلى الأصل واعتمد على مجلة الحج، وقع في نشرته ما وقع في المجلة من الخطأ والسقط، ثم زاد من عنده أخطاء أخرى.

(١٧) فوائد من تفسير الرازي

ليست هذه الفوائد رسالة مستقلة ألفها الشيخ المعلمي رحمه الله، وإنما وجدت ضمن مجموع برقم ٤٦٤٥ (ص٣٨- ٤٠)، فرأينا أن نلحقها البحث السابق عن تفسير الرازي، وخاصة لأن المعلمي رحمه الله قد علق في بعض المواضع تعليقات قيمة.

ومن ذلك تفصيله لجملة من الحكم في كتابة الملائكة لأعمال العباد، إذ لاحظ أن الرازي قد قصر في بيانها عندما فسر قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ (١٠) كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٠ - ١١].

ومنه تفسير المراد من «الذين كفروا» في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [المدثر: ٣١].

ومنه تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] بأن الرجاء باق على معناه المعروف، والمقصود: ما لكم لا ترجون ثواب تعظيم الله عز وجل؟

* * * *

الرسائل التي يحتوي عليها هذا المجموع أصولها محفوظة ـ كما سبق ـ في مكتبة الحرم المكي الشريف، وكلها بخط المؤلف رحمه الله. ومعظمها مصورة على فُلَيمات.

وقد تولى بعض الإخوان قديمًا نسخ عدد من هذه الرسائل من مصوراتها أو أصولها، فقابلت ما نسخوه على النسخ المصورة مقابلة دقيقة لاستدراك ما وقع في النسخ من سقط أو سهو أو تصحيف. وقد اضطررت بعض الأحيان إلى مراجعة الأصول الخطية المحفوظة في المكتبة، لعدم وضوح النسخ المصورة من جراء سوء التصوير أو غير ذلك.

وبعد قراءة النص وتصحيحه، عنيت بضبطه وتخريج نقوله والتعليق عليه عند الاقتضاء، ثم أعددت فهارس تفصيلية. وقد تولّى تخريج بعض الأحاديث الأخ الفاضل الشيخ نبيل بن نصار السندي، فجزاه الله خير الجزاء.

والجدير بالذكر أنني قد فرغت من تحقيق ١٣ رسالة من رسائل هذا المجموع والتقديم لها في ٢١ شعبان عام ١٤٣٠، ثم عُثِر بأخرة على أربع

رسائل جديدة، فحقَّقتها أيضًا وأضفتها بأرقام ٣، ٥، ٧، ١٤، وقدَّمت لها.

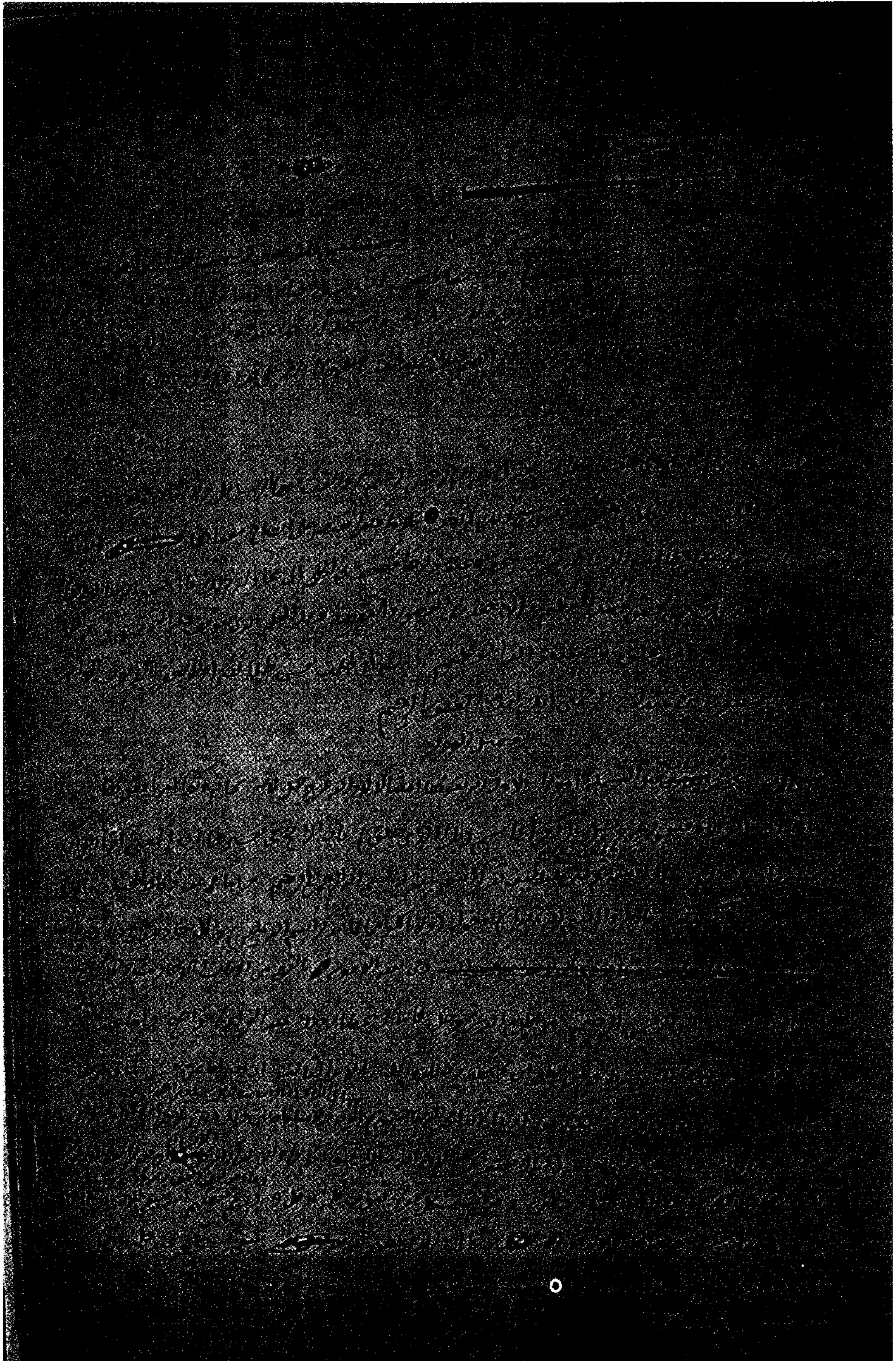
وأرى من واجبي هنا أن أشكر القائمين على مكتبة الحرم المكي الشريف والعاملين فيها جميعًا، إذ لم يألوا جهدًا في تيسير سبل الاستفادة من مخطوطات المكتبة ومصوراتها. وقد تمّ تصوير كثير من مخطوطات الشيخ المعلمي رحمه الله في عهد مديرها السابق الدكتور يوسف الوابل سنة ١٤٢٣، ثم صوِّرت مجموعة منها في عهد المدير الحالي الدكتور محمد بن عبد الله باجودة، فجزاهما الله خير الجزاء. وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

محمد أجمل أيوب الإصلاحي

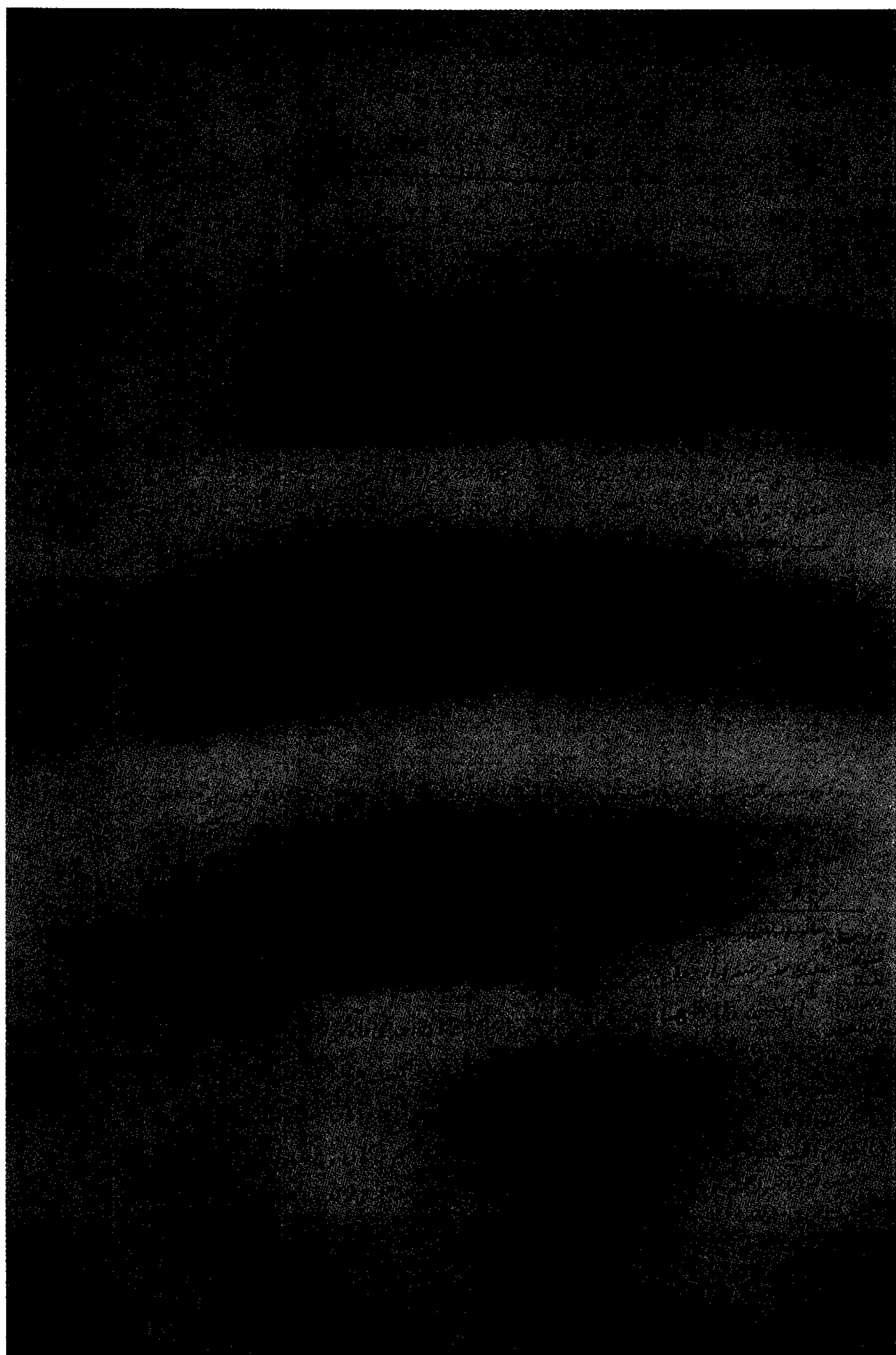
الرياض

١٠/ ٦/ ١٤٣٣

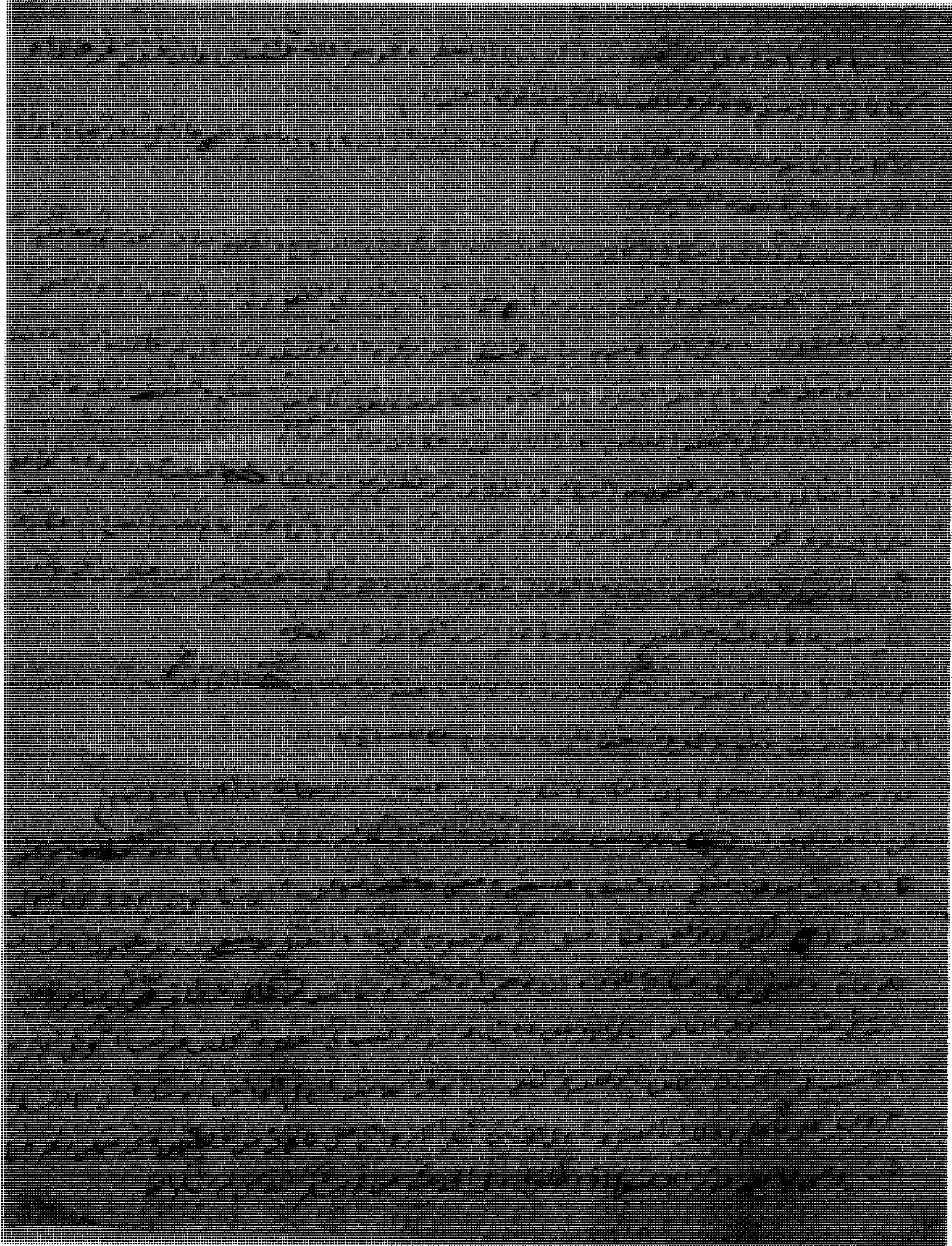
نماذج من النُّسخ الخطية



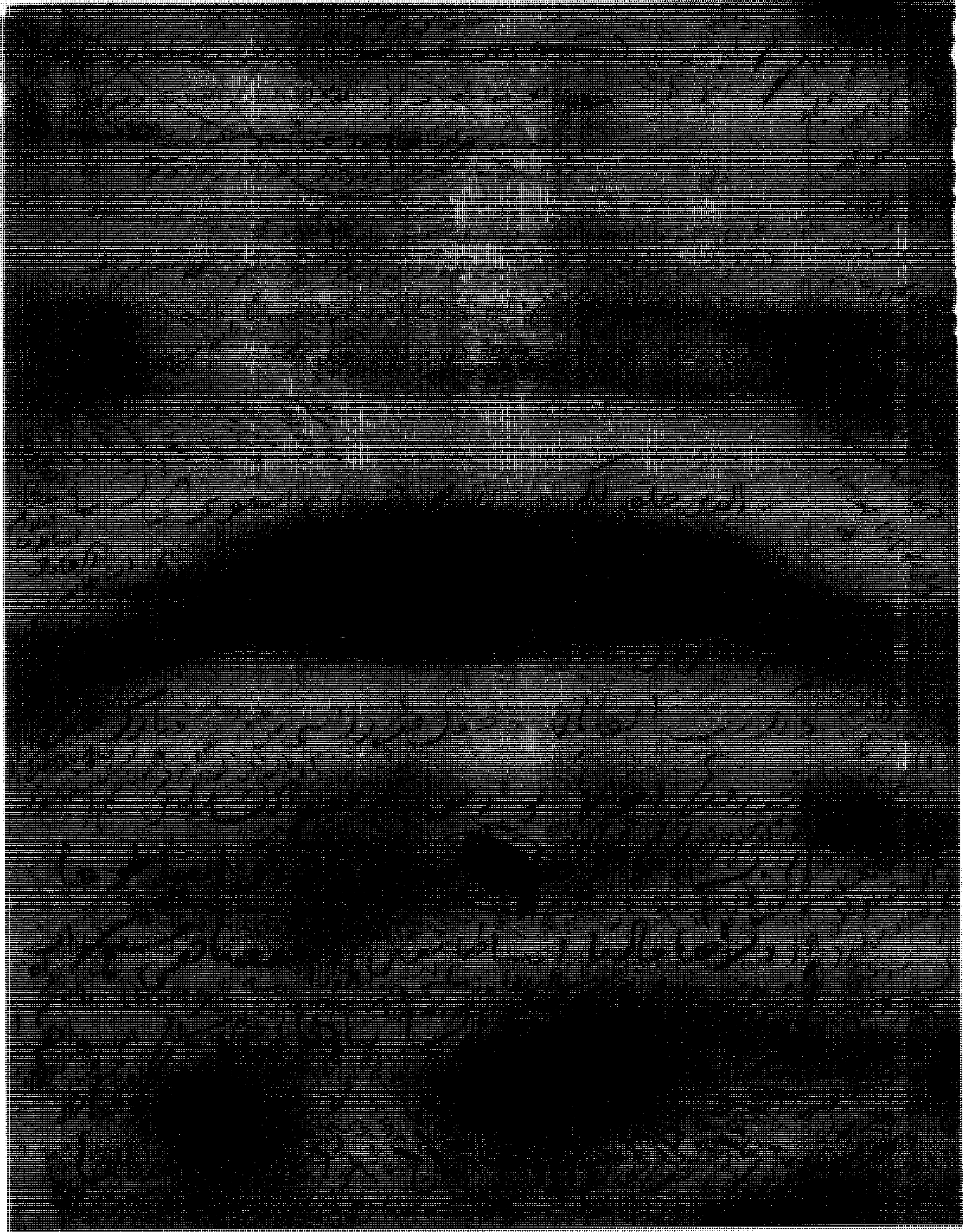
ورقة من تفسير البسملة



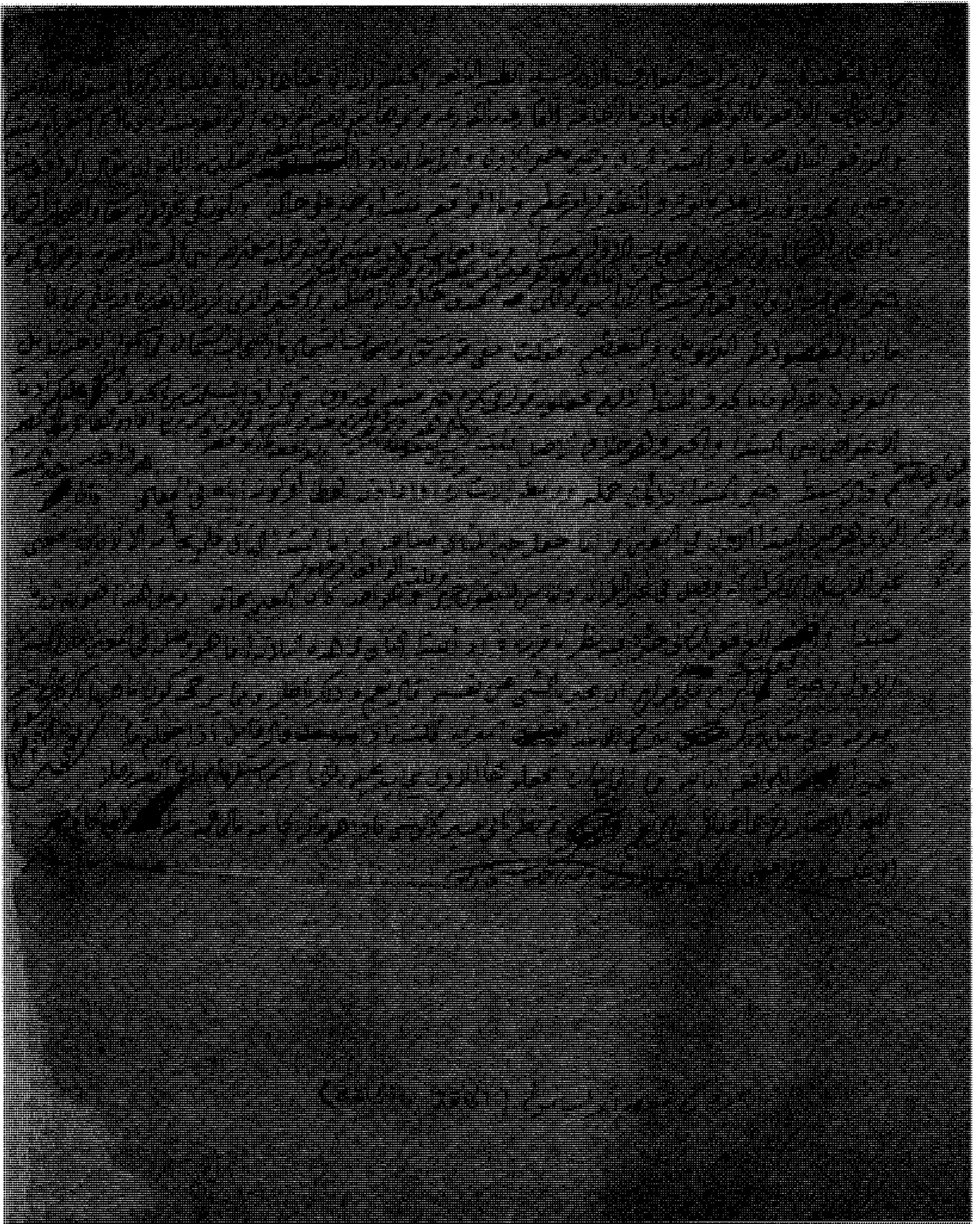
نموذج من تفسير سورة الفاتحة



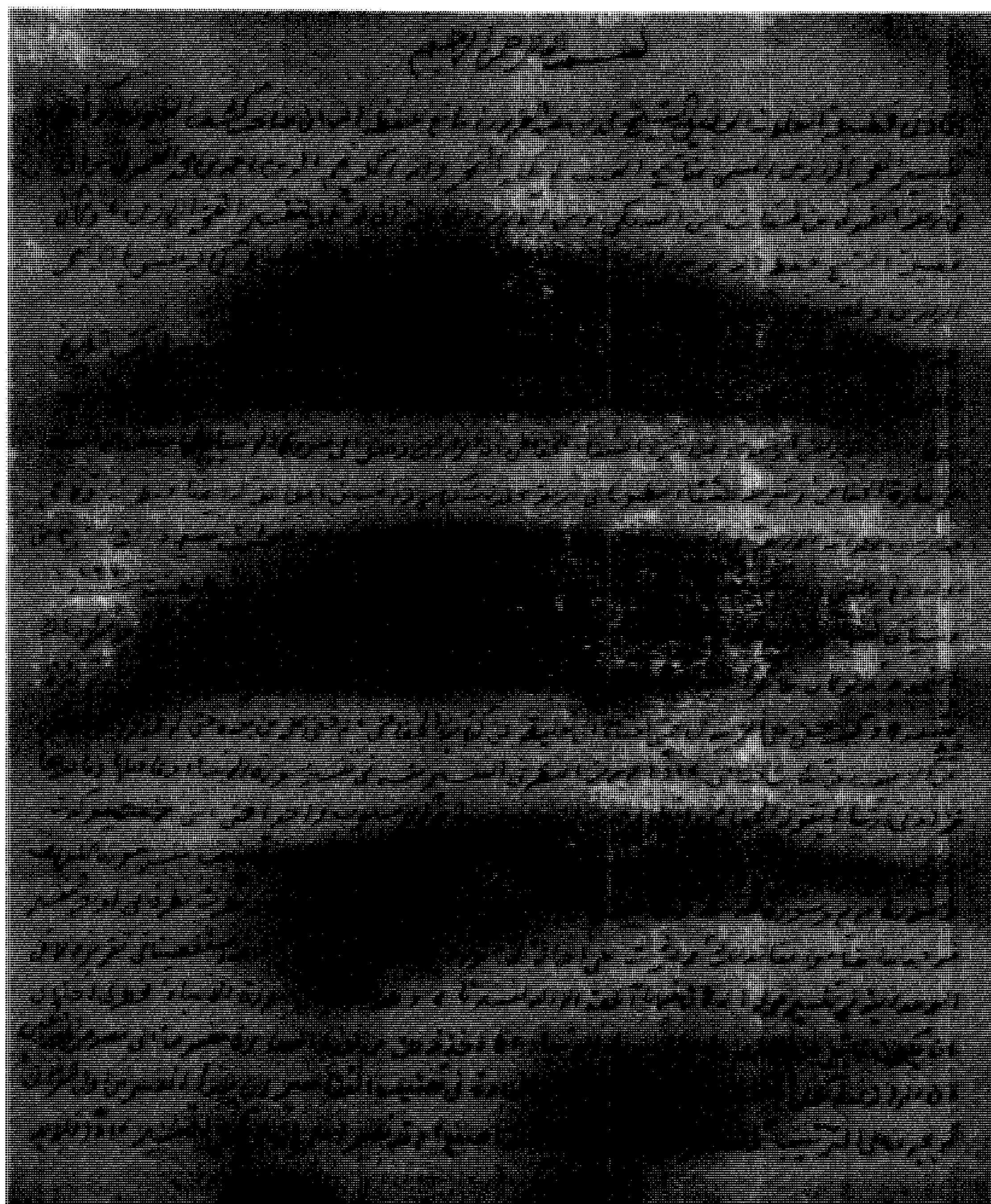
نموذج من تفسير قوله (حافظوا على الصلوات...)



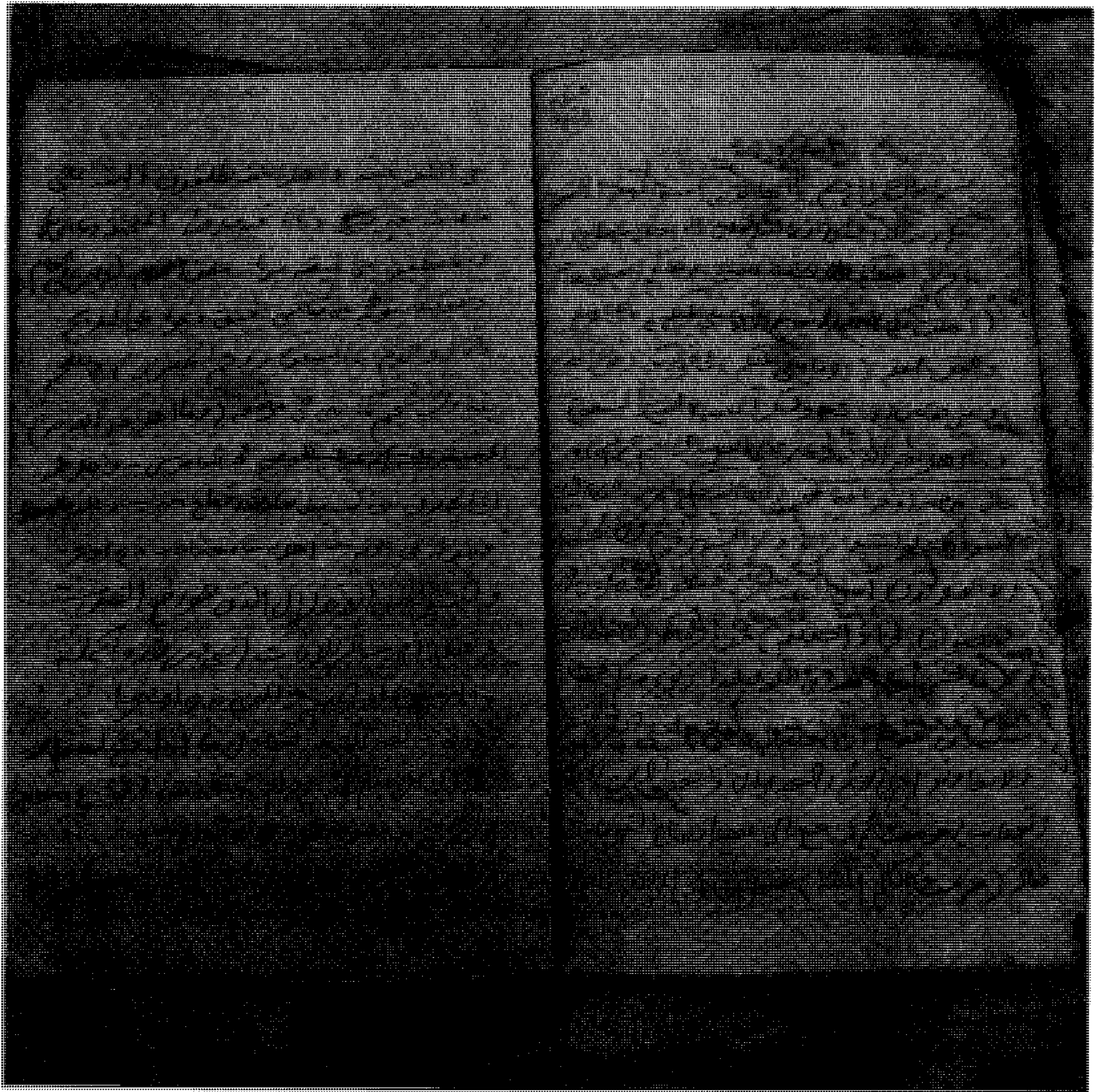
نموذج من تفسير قوله (هو الذي خلق لكم مافي الأرض..)



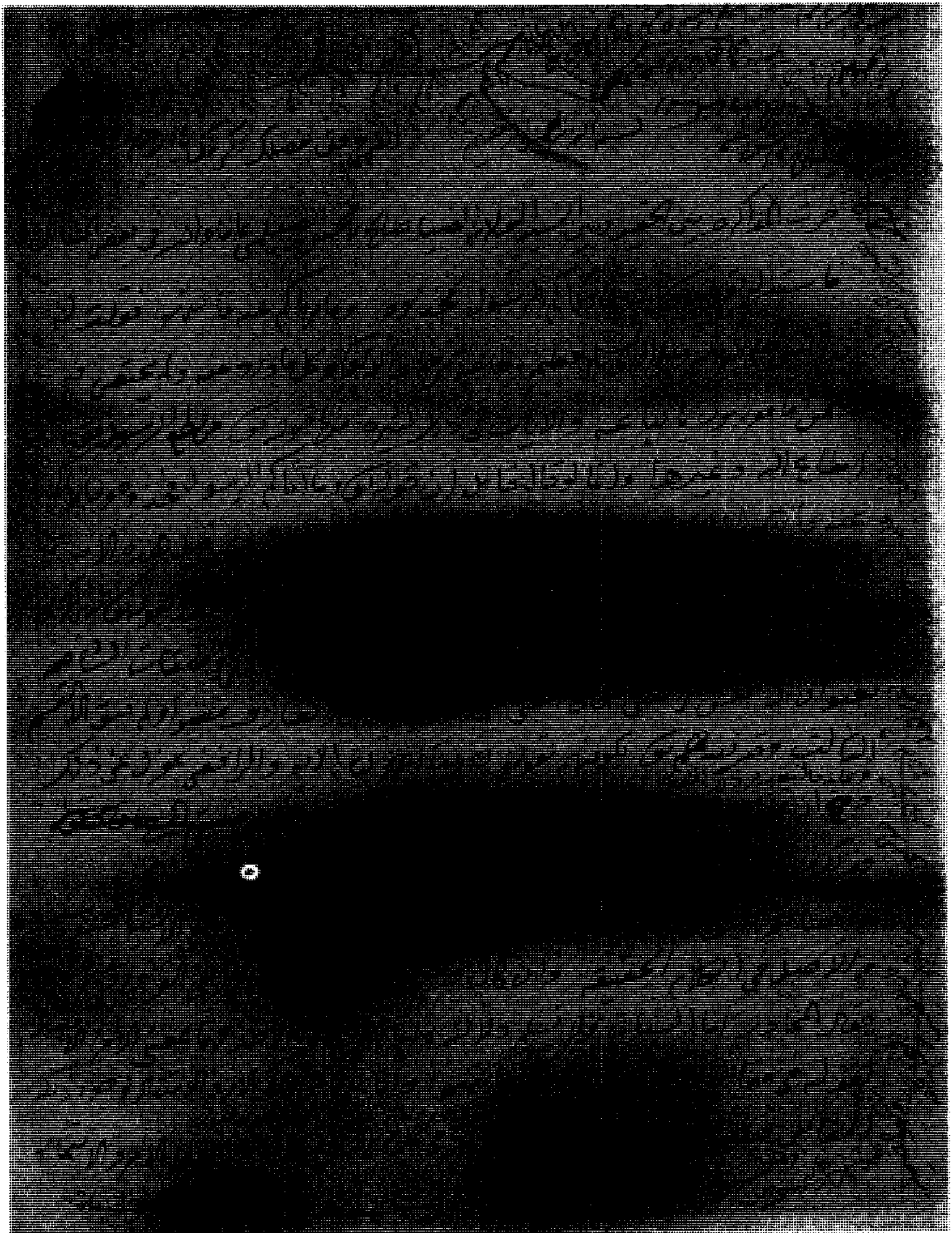
نموذج من إعراب قوله (الحاقة ما الحاقة..)



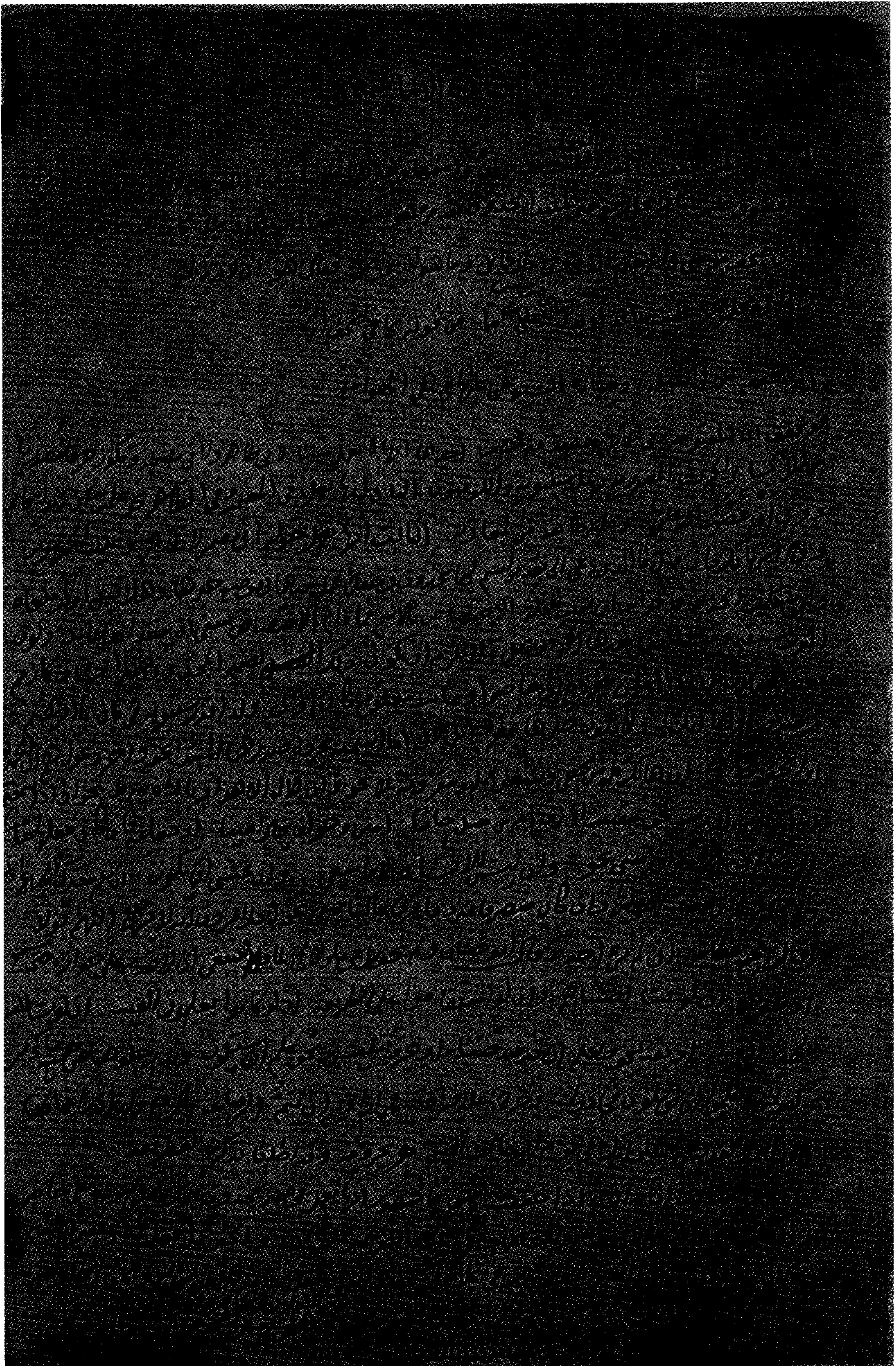
نموذج من رسالة «حول تفسير الرازي وتكملته»



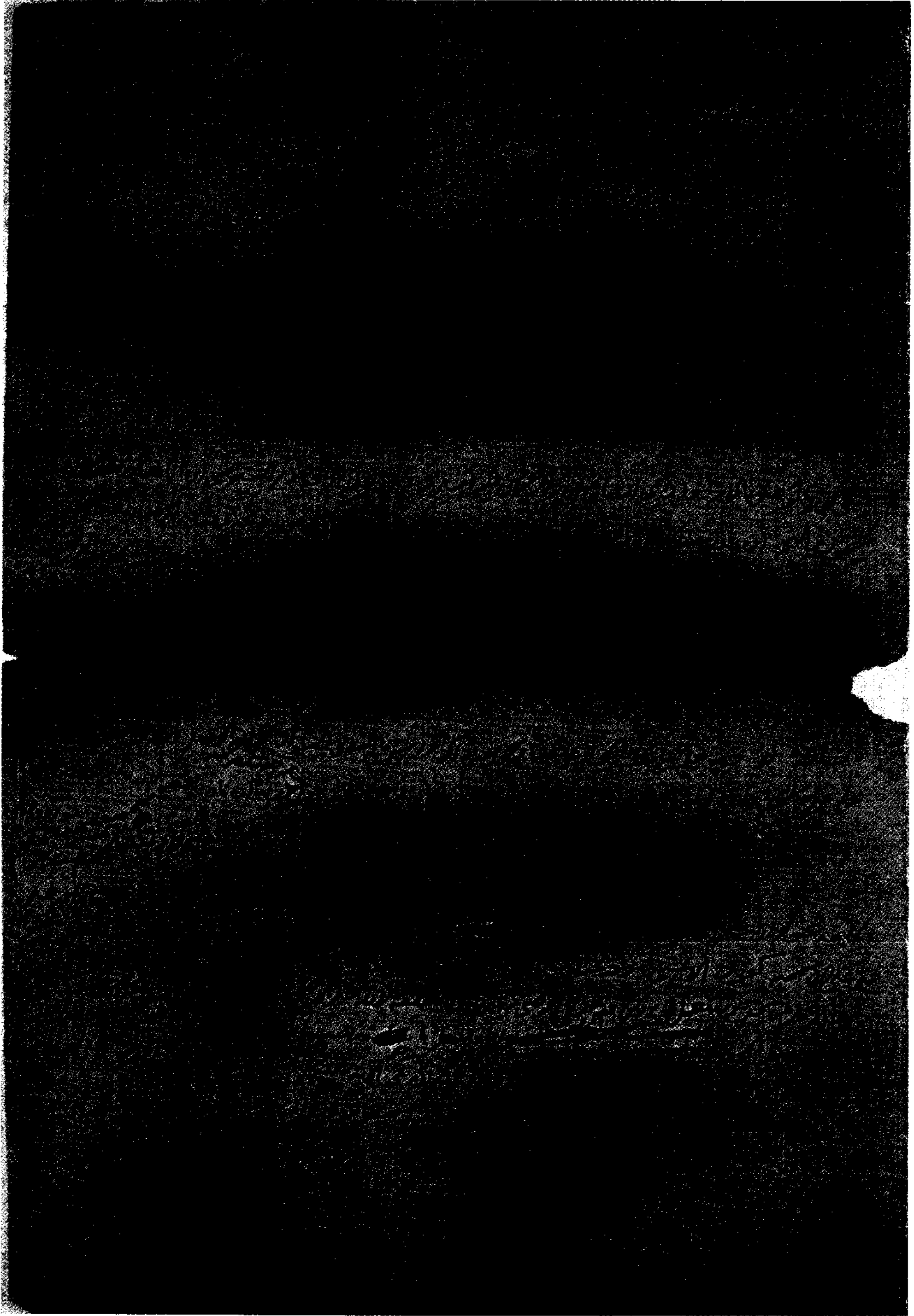
نموذج من تفسير أوائل سورة المائدة



نموذج من تفسير (وما أتاكم الرسول فخذوه...)



نموذج من تفسير (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)



نموذج من تفسير قوله (أن كان ذا مالٍ وبنين)